المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد الثامن وتسعون - شباط ٢٠٢١

No. 98 Feb. 2021

متى يتم كشـف ملفات الفسـاد والسرقة ؟

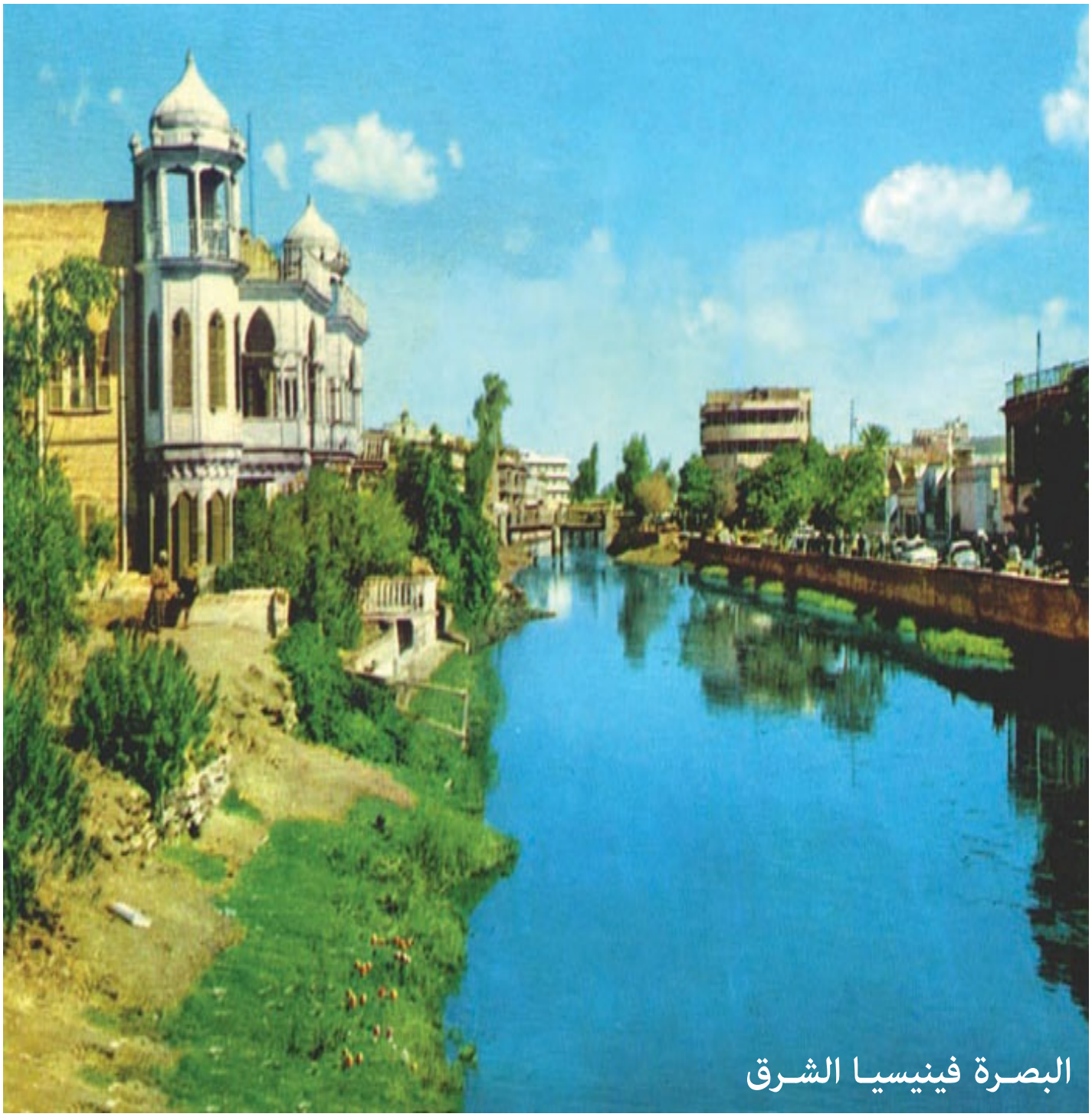

البصـرة فينيسيـا الشـرق

مصطفى الكاظمي بعد سبعة اشهر .. تقويم أداء

أ. د. قاسم حسين صالح

تولى السيد مصطفى الكاظمي(٥٤ سنة) رئاسة مجلس الوزراء في (٧ /٥ / ٢٠٢٠) ، وكان للعراقيين موقفان : الأول يرى انه لا يختلف عن سابقيه وانه جاء بموافقة احزاب السلطة المتهمة بالفساد ، والثاني يرى ان الرجل مستقل وينبغي ان نعطيه فرصة ، وكنا دعونا حينها الى منحه مئة يوما لنحكم بعدها له او عليه .

وبدءاً ، ينبغي ان نشير الى أن الكاظمي واجه في بداية تكليفه وضعا معقّداً .. فهو استلم خزينة خاوية من سلفه عادل عبد المهدي ، والعراق مدين للبنك الدولي ، وتصاعد الأصابات والوفيات في الموجة الثانية لفايروس كورونا وتهديد النظام الصحي ، وتضاعف نسب البطالة والفقر، وتهديد امني يطال المنطقة الخضراء، وتعدد المليشيات وعدم قدرة الدولة بالسيطرة على السلاح ، وعودة متظاهري انتفاضة تشرين ، و(دكات !)عشائرية في البصرة وميسان وبغداد .. وخطر يتهدد حياته من القوى الشيعية السبعة التي رشحته ! .

وكنا استطلعنا آراء العراقيين مرتين في أول شهرين من حكم الكاظمي انقسم فيها العراقيون بين من عقد الأمل عليه في الأصلاح ، وبين من فقد الثقة به ، وبين المتردد الذي ينتظر ما سيحدث في قابل الأيام ، وبانتهاء المئة يوماً ، اجرينا الاستطلاع الثالث في (٥-٢٠٢٠/٩/٦)لتقويم اداء الكاظمي شارك فيه (٣٨٤٣) بينهم اكاديميون ومثقفون واعلاميون .. توزعت اجاباتهم على اربعة مواقف :

الأول ، يثمن اداء الكاظمي ، بوصفه افضل رئيس وزراء حكم العراق ، ولديه نية حسنة ببناء دولة من الصفر ، لكن اعداءه أقوياء ويمتلكون دعما خارجياً ، ويعرف ان ادواته للتغيير الثوري ضعيفة ، او تؤدي لفوضى .

والثاني ، يرى فيه شخصية استعراضية ، مستشهدا بأن حكومته فيسبوكيه بدون تخطيط، يعتمد على الاعلام الالكتروني .. ولم يمسك احدا من رموز الفساد الكبيره ، وانه يتخذ قرارات ويتراجع عنها .

والثالث ، يقف منه موقف الشك المريب بقولهم : لقد ابتلعنا الطعم الذي ألقته الأحزاب الفاسدة ليسوقوه للشارع المنتفض فظن الناس أنه ضدهم فتقبلته الأكثرية ، وبعد ثلاثة أشهر لم يقدم شيئا حقيقيا في مشروع بناء دولة المؤسسات ، او محاربة الفاسدين .

والرابع ، يأخذ دور الناقد المتعاطف بأن لديه المنهج ، لكنه متردد او بطيء في السير بمنهجه بهمّة وجرأة .

وخرجنا بثلاثة استنتاجات في حينها بأنه: افضل رئيس وزراء مقارنة بالذين سبقوه بعد التغيير ، وان نسبة غير الراضين عن عملية اختياره رئيسا للوزراء وغير الراضين عن ادائه في الشهر الأول لتوليه الحكم انخفضت في الشهر الثالث لصالحه ، لكنه ما يزال لا يحظى بمقبولية عالية بين العراقيين ، وحددنا في حينه أهم أربع قضايا في الحكم على اداء الكاظمي تتلخص : باستعادة هيبة الدولة بفرض سلطة القانون ، محاسبة قتلة المتاظاهرين واطلاق سراح المخطوفين ، اتخاذ اجراءات حاسمة بحق الفاسدين واستعادة المليارات المنهوبة، وتأمين اجراء انتخابات مبكرة نزيهة .

نتائج استطلاع بعد ٧ اشهر ..

النتيجة الرئيسة التي خرج بها (استطلاع ٢٨-٢٩/كانون ثاني/٢٠٢١) ، أن شعبية السيد الكاظمي ومستوى الثقة به قد انخفضتا كثيراً ، فقد وصفه اكاديميون وأعلاميون بأنه اظهر في بدايته حماسته وقوته وشجاعته .. واستبشرنا خيراً ، لكن كثرة التحديات وحجم الفساد جعله يستسلم ، ولم يحقق مطالب العراقيين باظهار قتلة المتظاهرين ومحاكمة الفاسدين والتخلص من الميليشيات الخارجة على القانون ، فيما وصفه آخرون بأن فهمه قاصر لاوضاع البلد لضعف امكاناته القيادية فيما العراقيون يريدون حاكما قويا,وأنه يعمل بمبدأ سياسة الوعود الكاذبة التي سئمها الشعب العراقي .. وصارت مهمته زيارة فواتح الضحايا الذين يعرف من قتلهم، ولا يستطيع الكشف عنهم .

وجواباً على استطلاعنا ، يتساءل الأكاديمي الدكتور هاني الحدثي : هل توقف الفساد في العراق او حتى ضعف؟ ، وهل تم اضعاف المليشيات لصالح سلطة الدولة ؟ ، ويجيب بأن المتابعة الدقيقة تشير الى ان الفساد تعاظم ، حتى ان البرلمان فشل في تحقيق النصاب لاستجواب محافظ البنك المركزي المتهم باهدار اموال الدولة ، وان الميليشيات تعاظم دورها ، ولم ينجح في ايقاف تهديداتها له شخصيا عدا عن توسع نفوذها ، ما يعني ان الكاظمي لم يختلف منهجا عما سبقوه انما اختلف في طبيعة الاعلان .

التتمة في صفحة ١٨

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

هل العراق دولة ديمقراطية ؟

محمد عبد الجبار الشبوط

الديمقراطية هي الاساس الثاني من اسس الدولة الحضارية الحديثة، بعد الاساس الاول وهو المواطنة .

وبما اننا نصف النظام البعثي (١٩٦٨-٢٠٠٣) بانه نظام دكتاتوري قائم على سلطة الفرد المطلقة، فقد كان من المفروض ان يكون بديله نظاما ديمقراطيا، وهذا ما اعلنت عنه المعارضة العراقية السابقة، وما جرى النص عليه في الدستور، لكن بعد ١٧ سنة لم تسفر العملية السياسية التي شاركت فيها احزاب اسلامية وعلمانية، عربية وكردية، شيعية وسنية، وغيرها، في اقامة نظام ديمقراطي على الاقل بالمعايير المعتمدة من قبل «مؤشر الديمقراطية» الذي تصدره «الايكونوميست» البريطانية .

و يستند المؤشر في تصنيفه على ٦٠ معيارًا فرعيًّا مجمّعة في الفئات الخمسة التالية : العملية الانتخابية والتعددية، وعمل الحكومة، والمشاركة السياسيّة، والثقافة السياسية الديمقراطية والحرّيات المدنيّة .

وتُصنّف الدول في واحد من أربعة مستويات : الديمقراطية الكاملة؛ وديمقراطية معيبة، ونظام هجين، والنظام الاستبدادي .

وفي التقرير الاخير صُنّف العراق ضمن ضمن الدول المستبدة حيث جاء في المرتبة ١١٨ من اصل ١٦٧ دولة اخرها كوريا الشمالية ، وشكل هذا تراجعا عن موقع العراق لعام ٢٠١٧ مثلا حيث كان من الدول الهجينة بالمرتبة ١١٢.

وتدل هذه الارقام على تراجع متواصل منذ عام ٢٠٠٣ الى اليوم ، فقد كان يقال في البداية ان العراق «ديمقراطية هشة قابلة للارتداد» ، ثم اصبح «ديمقراطية هجينة» ، واخيرا اصبح نظاما مستبداً ، هذا رغم اجراء الانتخابات الدورية اربع مرات ، ويخطط الان للمرة الخامسة ، سواء كانت مبكرة ام في موعدها الاصلي .

وبدون الخوض فيما يعتبره بعض الباحثين الشروط الاقتصادية لاقامة الديمقراطية ، الا اننا نستطيع ان نلحظ اسبابا مباشرة مرئية بالعين المجردة للفشل في اقامة ديمقراطية حقيقية في العراق .

السبب الاول المنظور لذلك هو ان القسم المؤثر من الذين تولوا السلطة بعد سقوط النظام الدكتاتوري لم يكونوا يؤمنون فعلا بالديمقراطية. ولا يسجل تاريخهم الشخصي اية مواقف ايجابية لصالح الديمقراطية ، وحتى الذين استخدموا كلمة الديمقراطية في احاديثهم العامة لم يظهر منهم انهم يفهمون الديمقراطية بشكلها السليم والصحيح. وقد يكون من الصعب ، ان لم من المستحيل اقامة ديمقراطية بقادة غير ديمقراطيين .

واذا كانت الاحزاب السياسية هي المدارس غير الرسمية لاشاعة الثقافة الديمقراطية ، فاننا لم نجد من الاحزاب المؤثرة تأثيرا ملموسا في المجتمع ممن يتبنى الديمقراطية فعلا، ممارسة وتطبيقا وتثقيفا، لا في الحياة الداخلية للحزب، ولا في النشاط العام له .

والمجتمع العراقي مجتمع اسلامي مخضرم ، مازالت قطاعات كبيرة جدا منهم تؤمن بالاسلام سواء بصيغته الشيعية او السنية ، ومازال عدد كبير من رجال الدين وتابعيهم من الناس لا يؤمنون بالديمقراطية، ويعتبرون ان الديمقراطية بضاعة غربية، استعمارية، مخالفة للاسلام ، و لايبدو ان افكار المرجع الاعلى السيد السيستاني وقبله الشيخ النائيني ومحمد باقر الصدر قد اثرت بصورة كافية للسماح بتبيئة الافكار الديمقراطية في العقل الجماعي العام للمجتمع العراقي .

بل انني وجدت البعض من كبار المثقفين ممن يدعون الى النظام الرئاسي بدل النظام البرلماني ممن يفهمون النظام الرئاسي بشكل مطابق للنظام الدكتاتوري الاستبدادي ، وحين سالته عن مفهومه للنظام الرئاسي قال لي: «والرئيس في النظام الرئاسي غير مسؤول امام البرلمان و يختار وزراءه دون موافقة البرلمان ولا يحتاج الوزراء الى ثقة البرلمان ولا يستطيع البرلمان اقالة الرئيس ولا اقالة الحكومة وصلاحياته مطلقة ... ولا سحب الثقة ولا استجواب والوزراء مسؤولون امام الرئيس فقط» ، ووجدت الكثيرين من المواطنين قد كفروا بالديمقراطية ، قبل ان يعرفوها على حقيقتها، وصاروا يتمنون عودة السلطة المطلقة بعد ان اساءت الاحزاب الحاكمة استخدام السلطة باسم الديمقراطية المزيفة .

فضاءات ملبدة والطرق غير معبدة نحو الانتخابات

علي عرمش شوكت

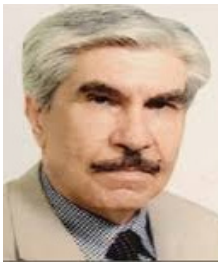

تتساءل الناس وبخاصة الفقراء عن اي اجواء يراد فيها اجراء الانتخابات ؟ وان مناخ السياسة في العراق بمختلف اصوله وفصوله، ظل ملبداً باثقال عكرة ، ليس من اليسير تفكيك مكنوناته ، الا ان المنتفضين المقيمين بالشوارع وقبالة ابواب « الخضراء » واخواتها من قلاع السلطة ، القابضات على القرار السياسي ، لم يتوانوا عن قرع اجراس التنبيه والتحذير .. فأعتصموا رافعين اسفلت الارصفة باقدام راسخة متحدية عسف دوريات جندرمة الحكم ، التي تعبر عن المنهج البربري للطغمة المتسلطة الذي تمارسه ضد المطالبين بحقوقهم المسروقة ، حيث انها لا تعرف غير لغة القمع الذي تجلى انموذجه القبيح بما جرى لاصحاب الشهادات العليا ..

ما زالت نافذة الانتخابات تتعرض الى ستائر معتمة. الا انه يلمس ثمة سعي شرس يجري لغلقها لاجل غير مسمى ، مبعثه الذين يخشون ارادة الجماهير التي تعهدت على قلع الفاسدين اذا ما جرى تطبيق قانون انتخابي عادل وبنزاهة خالصة، نحو عملية تشكيل برلمان جديد، ومع كل ما تقدم من اشارات فلم تنفرد بتشكيل العامل المحبط انما الفعل الاكثر تأثيراً من غيره في عدم استثمار الوسيلة الوحيدة المتاحة امام شعبنا للتغيير « عملية الاقتراع « هو تراخي قوى الحراك الجماهيري ، وافتقارها للبلورة وللرصانة و لـ «رأس النفيضة» القائد، سواء كان حزباً ام جبهة او ما تقتضيه ارادة اوسع الجماهير صاحبة القضية .

ان جماهير النهوض لتغيير الواقع المرير تشكل الاغلبية ، ويمكن الاشارة الى اقرب معيار لتأكيد ذلك هو٨٠ ٪ من عدد الناخبين الذين لم يشاركوا بالتصويت ، غير انهم للاسف الشديد ، قليلو الحيلة والتدبير وغير متهيئين لخوض المزاحمة مع ديناصورات الفساد ، اذا ما بقوا في وضعهم المبعثر الحالي ، لكونهم فاقدين للثقة في بعضها البعض وكذلك لم تتوفر لديهم الحصانة من الانتهاك ، ومن الاستدراج واغراءات القوى المتنفذة وبخاصة للاجنحة الضعيفة التي باتت فريسة سهلة،و على وجه التعيّن من قبل خصومها الذين يتأبطونة لها شراً ، لقد شهدنا ذلك متجلياً في هرولة البعض الى صفقة المقايضة التي عرّفت بمعادلة رفع خيام الاعتصام مقابل بعض الوظائف، ربما تكون وهمية وغير صادقة ، التي قدمتها حكومة عبد المهدي وتماثلت معها حكومة الكاظمي ايضاً ، التي لعبت على ذات الحبل الوسخ .

هنالك ثمة فقاعات سياسية تطفح على سطح حركة التحالفات الانتخابية جديرة بالمعاينة ، ابرزها بعض الاحزاب التي تشكلت مؤخراً، حيث تبدو باوزان هوائية ، هذا وناهيك عن كون جوهرها تشكيلات بديلة لمنظمات السلطة ، او صُنعت لتؤدي دور المناوبة في الاداء عن سلفها الكيانات التي عجزت عن مواجهة الجماهير الغاضبة. ولا يفوتنا ان نشير الى مفارقات ايضاً، صار اغلبها يتمظهر باسم مدني وديمقراطي «للكشر» ويرفع شعار مكافحة الفساد، متناسياً فشلهم وفسادهم الذي يزكم الانوف .. !!

لاينبغي بعد هذا المجرى الملوث ، ان نخدع انفسنا ونعود الى التعلق بامل الانتخابات، التي يعول عليها كطوق نجاة من الغرق .. لكون سيول الكارثة جارفة ومتدفقة مسندة اقليمياً ، وهذا ما يراد له ان يبقى الى ما لا نهاية ، من قبل الكيانات المتنفذة الماسكة بزمام السلطة غير ان التعويل كل التعويل على قوى التغيير وحراك الشارع الذي هو الكفيل بازاحة الطغمة الباغية ، اذا ما احسن الاداء السياسي والتمحور الصلب لقوى انتفاضة تشرين الطليعية واحزابها التاريخية ذات الباع الطويل بالعمل السياسي والنضال الوطني ، حول برنامج التغيير المدني الديمقراطي ومن ثم خوض الانتخابات .

٨ شباط عام ١٩٦٣

سعد العبيدي

ظل البعثيون يطلقون ولفترات طويلة على حركتهم الانقلابية في الثامن من شباط عام (١٩٦٣) لقب عروس الثورات، لقبٌ لا أحد يعي في وقتها الأسباب الحقيقية لإطلاقه تشبيها بعروس فتية، ومع كل هذا الزمن الذي انقضى من عمر العروس وكثر الأحداث، ما زال البعض يومئ بالإشارة الى تلك العروس .

لكن العروس بالمفهوم النفسي الاجتماعي لم تكن انثى وديعة طوال إحدى عشر شهراً من شهور عسلها التي تعد قصيرة بمعايير أعراس الثورات والانقلابات العسكرية التي تنتهي عادة بالطلاق، إذ وفي أيامها الأولى مسك أصحابها القائمون على عرسها سكاكين حزبهم الحادة ، وقطعّوا أوصال الوطنيون والشيوعيين في أماكن تواجدهم، زجوا آلافا منهم في معتقلات اكتظت بالأبرياء، ولما لم يجدوا مكاناً مزرياً لمزيد من المعتقلين فتحوا أبواب الملاعب لتكون معتقلات .

ومن بعد الشيوعين توجهوا صوب الحلفاء القوميين، أخذوهم على حين غرة، وفتحوا لهم سجونا خاصة ومعتقلات، كثرت على طول البلاد وعرضها .

وفي طريق السياسة تفردوا في الحكم، واجتثوا ما تبقى من الملكية وجماعة عبد الكريم قاسم ، أحالوا على التقاعد عموم الضباط غير الموالين والدبلوماسيين وبعض المسؤولين، سنوا أساليب قبول في الجيش والكليات العسكرية للمنتمين البعثيين، أساساً لتبعيث الجيش، جيشاً عقائدياً على طريقة الانظمة الشمولية التي لم يكتب لها النجاح .

العروس لم تهدأ ولم تنعم بانوثتها طوال الأحد عشر شهراً، قضتها في قتال شرس ضد جميع الأطراف في ساحتها، وبعد الاعتقاد بتصفيتهم، دارت على أعقابها، بدأت تقاتل بعضها : حرسها القومي ضد جيشها، وأعضاء قيادتها القطرية العسكر ضد المدنيين، قتال شق صفوفها، ألب عليها العسكر وعبد السلام وبعثيين من بين قومها، اتفقوا ضدها بانقلاب آخر في (١٨) تشرين ١٩٦٣، أوقعوها أرضاً، عروساً مخضبة بدماء الغير، لا تستحق لقب عروس .

٨ شباط بداية الفوضى

حسين علي الحمداني

لم نكن نحتاج لدراسات تأريخية تفسر لنا ما جرى في الثامن من شباط ١٩٦٣، فإن الأحداث التي تلتها أكدت للجميع أن هذا اليوم أدخل العراق في نفق الدم الذي جر على العراق ويلات كثيرة ما زالت تداعياتها موجودة في المشهد العراقي سواء عبر طرح نماذج حكم فردية من جهة، واستخدام العنف بكل أنواعه كوسيلة للوصول إلى السلطة من جهة ثانية.ومن جهة ثالثة منحت للفوضويين مشروعية التحكم في مقدرات العراق والتلاعب بمصير الشعب العراقي .

لهذا نجد أن ما حدث في الثامن من شباط ١٩٦٣ هو بداية لحقبة لم يكن العراق يحتاجها بقدر ما إنه كان بحاجة لتجاوزها، من أجل استمرار المشروع النهضوي ، الذي بدأ في عهد الجمهورية والنهضة الكبيرة في البنى التحتية والإستقرار السياسي والاقتصادي، وإبعاد العراق عن سياسة المحاور الدولية، التي كانت تجعل العراق من أولوياتها في ذلك الوقت .

وعندما نلقي نظرة على إنجازات ما قبل الثامن من شباط، نجدها قد غطت مساحة واسعة من العراق سواء عبر بناء المدارس والمستشفيات والطرق والجسور أو من خلال عدد كبير من التشريعات ، التي صدرت في ذلك الوقت وكانت غايتها خدمة المجتمع وتحقيق العدالة المطلوبة .

وبالتالي فإن ما جرى في ذلك اليوم كان لا يستهدف الزعيم عبد الكريم قاسم كرمز سياسي فقط بقدر ما إنه كان هدفه الأول والأخير استهداف الشعب العراقي ، الذي بدأ يشعر بإن ثروات العراق تستثمر بالشكل الصحيح والطبيعي .

من هنا نجد أن ٨ شباط لحظة التأسيس لمشروع الفوضى والقمع وتكميم الأفواه في العراق وإن هذه التجربة التي بدأت في ذلك اليوم الأسود ، أسست لظاهرة ظلت تحكم المشهد العراقي لأكثر من نصف قرن ، سواء بشكل مؤسساتي عبر المؤسسات القمعية التي تأسست بعد ذلك التاريخ وظلت موجودة لعقود طويلة، أو بشكل فردي بحكم إن الفرد العراقي بصورة خاصة يتأثر بالظواهر السائدة وتنعكس على تصرفاته داخل أسرته أو محيط عمله بشكل كبير جداً .

لذا نجد من الضروري جدا ونحن نستذكر هذا اليوم المشؤوم أن نؤسس لبناء دولة ديمقراطية ومجتمع متجانس ومتسامح، وإن صناديق الاقتراع هي البوابة الوحيدة للوصول للسلطة وإن مرحلة القمع والفوضى لا يمكن لها أن تبني دولة .

ثورة تشرين والمعادلة الصعبة

د. صادق إطيمش

كل المتابعين للعملية السياسية بالعراق على قناعة تامة بان ثورة تشرين الشبابية غيرت كثيراً من المشاهد التي سادت الساحة السياسية العراقية منذ سقوط دكتاتورية البعث وتولي احزاب الإسلام السياسي واحزاب الشوفينية القومية قيادة هذه الساحة والتحكم بمجريات امورها الثقافية والإقتصادية والإجتماعية اضافة الى السياسية .

لقد حدثت هذه التطورات على الساحة السياسية العراقية بفعل الهبة الجماهيرية التي بدأت منذ سنين عدة والتي توّجها شباب تشرين وعبروا بها عن عزمهم وتواصلهم الذي عجزت كل قوى القمع والجريمة التي وظفتها حكومات الإسلاميين ورهطهم من الشوفينيين عن تفكيكه او حتى التقليل من شأنه سياسياً واجتماعياً . كما ويؤكد كل المتابعين على استمرار هذه الثورة العارمة ولو بصيغ وآليات مختلفة وستظل مستمرة حتى يتحقق هدفها الأساسي باسترجاع الوطن الذي سرقة لصوص الأحزاب الإسلامية وسماسرة القومية الشوفينية في وطننا .

ومع مسيرة كل ثورة بهذا الزخم وبهذه القوة الجارفة وهذا السيل الإجتماعي العارم، خاصة بين صفوف الشباب ، الشباب الذي لا يمتلك آليات لصوص السياسة التي مارستها الأحزاب الحاكمة ،ولذلك جعل هؤلاء الثوار الشباب من تصرفات هذه الأحزاب ومنهجها السياسي وكل ما آلت اليه العملية السياسية في وطننا من مآسي وويلات كمثل للحياة السياسية الحزبية ، ومعبراً عن القناعة بالنتيجة السيئة التي يمكن ان تقود الأحزاب وطننا لها واستناداً الى هذا الفهم عن الأحزاب والحياة الحزبية انطلقت شعارات وارتفعت هتافات على سوح الإحتجاج المختلفة وفي مناسبات عدة تنادي برفض الأحزاب والحياة الحزبية ، بل وحتى التنظيم الذي يفرز قيادة تمثل الثوار في مطاليبهم .

لقد شكل هذا الرفض للأحزاب والحياة الحزبية من قِبَل الثوار حداً لمعادلة صعبة جاء حدها الثاني ليناقض الحد الأول تماماً وذلك عندما توجهت مجاميع مختلفة من ثوار تشرين الى تشكيل احزاب ومنظمات سياسية اعتبروها نتيجة منطقية تبلورت عن معطيات الثورة وانعكاساً موضوعياً لتجربتها التي استمرت رغم مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمغيبين والمختطفين من قبل مليشيات الأحزاب الحاكمة وعصاباتها المنفلتة التي خرجت عن سيطرة الدولة العراقية وباتت تمارس عملياتها الإرهابية ، كجهة ثالثة في نظر الأحزاب الحاكمة ، كيفما ومتى تشاء. الحكومة التي تعلن على الملأ بانها لا تعرف قتلة شعبها ، لا يمكن نعتها إلا بعصابة همُّها غنيمتها .

كل من له ابسط الإهتمام بشؤون السياسة وآلياتها يعلم جيداً ان التنافس الحزبي في اجواء توفرها دساتير وقوانين دولة مدنية علمانية ديمقراطية ، تشكل مقومات الديمقراطية الحديثة وتعمل على بناء اسس تبادل السلطة سلمياً وخلق تآلفات سياسية ، لا على اساس ديني او قومي ، بل على ما تفرزه صناديق التنافس الديمقراطي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة بانتخابات ينظمها قانون عادل خال من الإمتيازات وتمارسها شعوب تراقب نزاهتها وخلوها من كل اعمال التزوير والتلاعب باصوات الناخبين .

لقد تمخض حل هذه المعادلة بحديها الأول والثاني عن حلول تشير الى هذه الضبابية في العمل السياسي الذي رافق الثورة والذي استغله اعداؤها من الإسلاميين والشوفينيين بإشاعة الأكاذيب عن الثورة واهدافها والقذف بعصاباتهم لتجريف الخيم وقتل المتواجدين على سوح الثورة المختلفة وحرق بيوت المتظاهرين وتهديدهم وتهديد عوائلهم وإشاعة فوضى السكاكين والهراوات، إضافة الى الأسلحة النارية التي وظفتها عصابات الأحزاب الإسلامية في مناسبات مختلفة لممارساتها السلطوية القمعية ضد المتظاهرين الذين مارسوا سلميتهم قولاً وعملاً منذ بدء الثورة واستمروا على ذلك حتى اليوم .

وما رافق هذه الحلول تجلى من خلال التشضي الذي رافق الثورة وبروز موقفان اساسيان بين صفوف الثوار. الموقف الأول الذي حاول معالجة الخطأ برفع شعارات العداء للحزبية والأحزاب فتبنى الحزبية بذاتها وعمد الى تشكيل تنظيمات تنحى هذا المنحى الحزبي والعمل السياسي ضمن تنظيم له ما للتنظيمات الأخرى من برنامج سياسي ونظام داخلي وضوابط العضوية وما شابه .

والموقف الثاني الذي ظل مناوءً للحزبية ورافضاً لأي تجمع تنظيمي حتى وإن تبنى شعارات تشرين ، كما في التنظيمات والأحزاب التي تبنت اهداف تشرين في الإعلان عن تشكيلها، وظل هذا الموقف الثاني يؤكد بان الثورة مستمرة بالشكل الذي انطلقت منه كثورة شعبية جماهيرية لا حزبية .

ما اعتقده ان هذان الموقفان لا يصبان في تيار الثورة التي رفعت شعار " نريد وطن " او " نازل آخذ حقي ".

فالموقف الاول الذي تبنى الحزبية لم يتفق على حزب او تجمع واحد يمكن الحديث عنه على انه يمثل الثوار في وحدة شعاراتهم وهدفهم على حد سواء الأحزاب والتنظيمات والتجمعات المختلفة المنبثقة عن تشرين اعطت لأعداء الثورة من احزاب الإسلام السياسي والأحزاب القومية الشوفينية مساحة واسعة للنيل من الثوار وذلك من خلال عكس تصورات الأحزاب اللصوصية الحاكمة على توجهات ثوار تشرين كطلاب مناصب وإبعادهم عن توجهات الثورة واهدافها بالإضافة الى ذلك فإن هذه التشكيلات الحزبية التشرينية ساهمت في عملية الإنشطارات الحزبية التي بدأت تتكاثر دون حساب حتى بلغت المئات من الأحزاب والتنظيمات التي لا تخلوا برامجها جميعاً من نفس العبارات المكررة حول الديمقراطية والحرية والدولة المدنية وتحقيق المطالب الجماهيرية .

اما الموقف الثاني الذي ظل رافضاً للتنظيم الحزبي معبراً ، بحق ، عن ان تشرين لا يمكن اختزالها بحزب او تنظيم ، فقد ابعد المتجهين لتشكيل الاحزاب والتجمعات عن صفوفه معتبراً اياهم قد خرجوا عن صفوف الثورة وسعوا لتحقيق اجندات شخصية على حساب الثورة وشهداءها وكل من ضحى من اجلها .

هذا الإنقسام في صفوف ثورة تشرين شكل إحباطاً للقوى الديمقراطية العراقية التي كانت ، ولم تزل ، تنظر الى ثوار واهداف وساحات تشرين على انها المركز الذي تتمحور حوله القوى الديمقراطية العراقية وان يكون الكوكب الذي تدور في فلكه قوى الشعب الساعية لتغيير سياسة المكونات ودولتها الطائفية الشوفينة التي تسير بوطننا نحو الخراب والدمار الذي لا نهاية له .

تشرين واهدافها وبكل قواها يجب ان تعمل على جذب القوى الديمقراطية نحو تآلف سياسي متين ومؤثر يعمل على استرجاع الوطن فعلاً من لصوص الأحزاب الحاكمة ويسير به نحو مجتمع الدولة المدنية الديمقراطية والعدالة الإجتماعية .

متى يتم كشف الملفات ؟

زهير كاظم عبود

خلال الفترة التي تلت مرحلة سقوط الدكتاتورية وقيام النظام الديمقراطي الاتحادي تعرض العراق وطنا وشعبا وإيرادات مالية الى حالة من حالات الانتهاك والتعدي ، وخلال تلك الفترات التي حدثت تم تشكيل لجان تحقيقية للتوصل الى نتائج حجم التخريب والانتهاك، وتشخيص الفاعلين المتهمين بهذه الأفعال لتقديمهم الى القضاء العراقي ليفصل في الأفعال التي تم ارتكابها من قبلهم ، او لتبرئتهم من الاتهامات والتحري والبحث عن الفاعلين .

ولم تكن قضايا الاختطاف لمواطنين مدنيين وسط المدن هي القضايا المنفردة في ركنها والتستر عليها من قبل السلطة التنفيذية ، كما لم يكن ملف الاغتيالات التي طالت العديد من المدنيين والناشطين في الدفاع عن الحقوق هو الملف الوحيد الذي أصبح في خبر كان ، وتم الاعتماد على ضعف ذاكرة العراقيين لمثل تلك الجرائم، في حين بقيت عشرات العوائل العراقية تبحث عن مرتكبي جرائم قتل أولادهم في وضح النهار .

ملف سقوط مدينة الموصل والذي تم إجراء التحقيق فيه من قبل أعضاء في مجلس النواب ، وليس من قبل القضاء المختص في مثل هذه التحقيقات ، لم يتم التوصل الى الجناة والمتخاذلين والهاربين والمساهمين ، وبقي في أروقة المجلس دون ان يتم إعلام المواطن العراقي بحقيقة ما آلت إليه الأوضاع ، والتي تسببت بآلاف القتلى ودمار مدينة تعد من بين أجمل المدن ، بالإضافة إلى خسائر مادية وفقدان أسلحة وعتاد وسيارات وبنى تحتية تقدر بمليين الدولارات .

ملف تهريب النفط العراقي والرؤوس الكبيرة التي ما توقفت عن فعلها ألأجرامي لم يتضح للمواطن العراقي من هي هذه الرؤوس ولا المراجع التي تستند عليها ولا الوسائل التي يتم به تهريب وبيع النفط المسروق ، كما لم تتوصل اللجان التحقيقية الى الأسباب الحقيقية التي انتهت معها الخطوط الجوية العراقية ، ولا قضية الطائرات التي تم شراؤها ، ومثلها ملف الأسلحة الروسية التي كشفته روسيا وتم فضح بعض الأسماء التي طالها الاتهام وتمت مكافئتها بدرجات دبلوماسية لا تليق بالعراق .

ملف بيع الدولار الأمريكي من قبل البنك المركزي والذي لم يتوقف يوميا بالرغم من صيحات المختصين والمعنيين بالخسارة التي يتحملها العراق والأرباح غير المشروعة التي تحققها بعض المصارف والشركات الخاصة بالصيرفة والتحويل المادي .

ملفات شركات الهاتف النقال صارت في صوب النسيان أمام التعتيم الذي يغلف حقيقة ما تجنيه الحكومة منها ، مثلما ما تغيب عن أذهان الناس واردات المنافذ الحدودية وحقيقتها ، ولم يطمأن العراقيين الى ما توصلت اليه اللجان التحقيقية من نتائج حول ملفات التقاعد الوهمية والرواتب المزدوجة ، وقضايا الاختلاسات والسرقات التي تظهر بين فترة وأخرى بمليين الدولارات ومن المال العام ودون أن نتعرف على نتائج التحقيق والأحكام التي تصدرها المحاكم المختصة .

ملف تفجير الكرادة والمتنبي وملف أجهزة كشف المتفجرات وملف الأسلحة الاوكرانية وملف البطاقات التقاعدية التي تعود للمتوفين والأسماء غير الحقيقية ، ملف مطار النجف، وملف قتل المتظاهرين في المدن العراقية وبغداد بالأسلحة القاتلة ، سرقة معدات مصفى بيجي ، هروب محافظ البصرة النصراوي ، ملف صفقة البسكويت الفاسد من الأردن ، ملف صفقة السترات الواقية من الرصاص ، وملفات لم يعد بالأمكان أن يتم حصرها في مقالة مثل هذه ، وما يحز في النفس ويحزن الناس أن دولا أجنبية تقوم بالتحقيق ومحاكمة مساهمين من مواطنيها في تلقي او دفع رشاوى وكوموشنات عن قضايا عراقية ،وتصدر أحكاما عليهم ، لم نسمع صوتا لأجهزة الحكومة في العراق انسجاما مع أحكامهم على الأقل .

ويبقى المواطن العراقي تحت هاجس الإشاعات وما يتم نشره في مواقع التواصل الاجتماعي وما تقوم ببثه بعض الفضائيات وما يصرح به بعض المحللين والسياسيين وأعضاء مجلس النواب من اتهامات وقضايا تهم الصالح العام والمال العام ، ولا يجد المواطن العراقي ملاذا ينفذه ليجعله مطمئنا على حياته او ماله أو حقوقه حين يجد ان الحكومة تماطل في دفع رواتب الموظفين في مواعيدها المقررة قانونا بالرغم من الأيرادات اليومية لبيع النفط وواردات الحكومة من الضرائب والمنافع ، لإبل تعدت الحكومة حتى على صندوق التقاعد وهو صندوق ادخاري يعتمد على استقطاعات الرواتب الشهرية للموظفين ليتم صرفها لهم بعد احالتهم على التقاعد وهو منفصل عن خزينة الحكومة .

وبدلا من الضغط على النفقات وأجراء التقشف في الانفاق على أبواب غير ضرورية وغير مهمة ، وبدلا من الإحجام عن المشاركة في مؤتمرات لاتغني ولا تفيد مستقبل العراق، وبدلا من إيقاف الأيفادات والاستمرار في دفع الرواتب الخيالية للسياسيين ، والتضخم في اعداد الحمايات والإنفاق غير المعقول على السيارات المخصصة لشخصيات معينة، يستمر التلويح بالضغط على مصادر رزق الطبقة المتوسطة والفقيرة ، والتهديد بايقاف الرواتب ، وعدم حل الأشكال مع حكومة الإقليم حيث صار ضحية هذا الأشكال المواطن الكردستاني الذي لاهو ولاكل أبناء العراق اطلعوا على حقيقة هذا الخلاف .

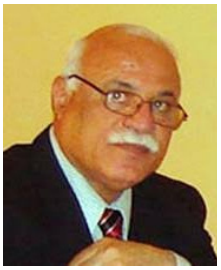

ملف وجود القوات التركية على الأراضي العراقية هل هو بموجب اتفاقية أم جزء من تحدي الجارة لسيادتنا الوطنية ؟ كما ان قيام قواعد أمريكية فوق الأراضي العراقية وفقا لاتفاقيات اقرها مجلس النواب أم أنها تحديا لأستقلالنا الوطني ؟

وإذا كانت هذه اللجان التحقيقية لم تتوصل الى النتائج التي ينتظرها أبناء الشعب ، فأين موقف جهاز الادعاء العام والقضاء العراقي من هذه الملفات ؟ أن لجان التحقيق التي تقوم الحكومة بتشكيلها لاتعدو الا لذر الرماد في العيون ، ولامتصاص نقمة وغضب العراقيين واعتمادا على تراكم المشاكل وتشعب القضايا لنسيان هذه القضايا ، مع ان هذه اللجان تشكل عبئا ماليا ليس له ما يبرره ، فنحن لسنا بحاجة الى لجان صار ليس لها معنى ، ولأننا جميعا ندرك ان ملفات الفساد التي تنخر الجسد العراقي أكبر من هذه اللجان ، وانهم يعرفون جيدا انها لن تستطيع التحرش او النيل منهم ، وسنبقى بحاجة الى موقف وطني وضمير عراقي أصيل يتصدى للفاسدين يفضحهم ويحاكمهم وينشر صورهم كأي مجرم مدان في الصحف والفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي ، بحاجة ان نستعيد عرف جميل من أعراف العراقيين في احتقار الفاسد والمختلس والتبرء من فعله حتى بعد إدانته والحكم عليه ، بدلا من تكريمه وتقديره وتوقيره ، ولتثق حكومتنا الموقره بأن صبر العراقيين له حدود ،وان غدا لناظره قريب .

المواطنة وما يترتب عليها

ضياء الشكرجي

كثر الكلام في العراق منذ مدة غير قصيرة عن مبدأ المواطنة، بحيث أخذت تلوكها حتى القوى السياسية الناقضة لهذا المبدأ، كما أخذت تدعي المدنية، وهي على النقيض من ذلك .

في هذه المقالة سأوضح التلازم تارة بين المواطنة والمساواة، وتارة أخرى بين المواطنة والعلمانية، وسأوضح أسباب زعمي بشكل خاص بالتلازم الثاني .

«المواطنة» ابتداءً ومن الناحية اللغوية من «المُواطِن»، و«المواطن» من «الوطن». وكلمة «مواطَنة» هي مصدر الفعل الرباعي (واطَنَ، يُواطِنُ، مُواطَنَةً)، و«مُواطِن» هو اسم الفاعل لهذا الفعل. وعندما يقال فلان واطن، فلا بد من مفعول به، لأن فعل (فاعَلَ يُفاعِلُ مُفاعَلَةً أو فِعالاً) هو فعل متعدٍّ إلى مفعول، أي إن المواطن يواطن مواطنين آخرين، أي يشاركهم في الوطن أو المواطنة .

وحتى المواطنة باللغات الأوربية لا تبتعد عن هذا المعنى، وإن اختلفت كمفردة لغوية، فهي (Citizenship) بالإنكليزية مأخوذة من City المدينة، و(Bürgerlichkeit) بالألمانية مأخوذة من Burg بمعنى القلعة، حيث كانت تسمى الكثير من المدن بأسماء قلاعها، وحتى بالعربية، كانت المدينة هي التي تعتبر الوطن، ثم اتسع مفهوم الوطن إلى ما نعرفه اليوم بالبلدان كبلد العراق .

ثم إن «المواطنة» ليس كمصطلح سياسي، بل كمصطلح فيما هي الأحوال المدنية، كان يجب أن يكون المصطلح البديل لما يصطلح عليه عندنا في الأحوال المدنية بـ «الجنسية»، فيفترض أن يقال إن فلانا يحمل (المواطنة) العراقية، وليس (الجنسية) العراقية، لأن ثقافة الأجناس لم تعد من مفردات ثقافة الحداثة في هذا المجال على وجه الخصوص. وهكذا ينبغي استخدام «التوطن» بدلا من «التجنس» .

البعض يخلط بين المواطنة والوطنية، فالوطنية غير المواطنة، رغم إن هناك بكل تأكيد مشتركات بينهما. فالوطنية تعني فيما تعني حب الوطن، أو الإخلاص والولاء للوطن. لذا فالنقيض لـ «الوطني» هو «اللاوطني» وهو ما يعبر عنه بـ «الخائن»، فهناك (وطنيون) وهناك (خونة)، وغالبا ما يوسم المتطرفون المخالفين لهم بالخيانة، وهذه من إفرازات ثقافة احتكار الحق والحقيقة، ونفي الآخر. وإن كانت هناك حالات تعد من الخيانة الوطنية، لست بصدد شرح شروط انطباقها. فالمواطن ينطبق على المواطن الوطني والمواطن غير الوطني .

وليس كل من لا تنطبق عليه صفة «الوطني» هو خائن بالضرورة، فالعلاقة بين الخائن (اللاوطني) وغير الوطني هي علاقة خصوص وعموم مطلق، فكل خائن هو ليس وطنيا، لكن ليس كل غير وطني هو خائن بالضرورة .

وكذلك ليس كل وطني يعتمد المواطنة، وإن كان عدم اعتماده للمواطنة يمثل خللا بقدر يزيد أو يقل في وطنيته ، فثمة وطني، أو هكذا يعتقد بنفسه، نراه يقدم بالدرجة الأولى هويته الجزئية على هوية المواطنة، فيبقى شيعيا، سنيا، عربيا، كرديا، مسلما، غير مسلم، وهكذا هو مع الهويات الجزئية الأخرى .

المواطنة لا تلغي بطبيعة الحال الهويات الجزئية، بل تكون حاضنة لها، وراعية وحامية لها، ذلك على أساس (التنوع في إطار الوحدة)، أو الوحدة المتنوعة. لكن مبدأ المواطنة يوجب جعل الأولوية للمواطنة، خاصة فيما هو الشأن العام (على رأسها السياسة وشؤون الدولة)، خارج إطار الشأن الشخصي .

وبلا شك هناك درجات للمواطنة ، الدرجة الدنيا المطلوبة ألا تتقدم الهوية الجزئية على هوية المواطنة خارج إطار الشأن الخاص، لكن هناك درجة عليا، هي ألا يكتفى بعدم تقديم الهوية الجزئية (الدينية، المذهبية، القومية، العشائرية، المناطقية) في علاقاته ونشاطاته العامة، بل حتى في حياته الخاصة. وهذه الدرجة المتمناة لا يجوز فرضها على أحد، بل يروج لها ويثقف عليها، لأنها قضية مشاعر، ولا تملك الدولة أن تتحكم بمشاعر المواطنين .

ومن هؤلاء الذين تجاوزا اعتماد المواطنة في الدرجة الدنيا وفي الشأن العام حصرا، معتمدين الدرجة العليا، من يتخلى حتى في حياته الخاصة من حيث الفكر والشعور عن الهويات الجزئية، فتراه لم يعد يعتبر نفسه على سبيل المثال عربيا، بل يعتبر نفسه من الناطقين بالعربية. وهكذا تراه ربما لم يعد يشعر بالانتماء لهذه أو تلك الطائفة، لا عقائديا ولا اجتماعيا، بل لم يعد يشعر بانتمائه إلى أتباع دينه إلا بمقدار كونهم مواطنين. لكن في نفس الوقت نجد للأسف الشديد ومع شديد الغرابة الازدواجية متفشية في مجتمعنا، بحيث حتى اللاإلهي (أي الملحد) نراه لا يستطيع التخلص من إحساسه بشيعيته أو بسنيته.

هذا على صعيد المواطن كفرد، أو كعضو في جماعة (المواطنة)، أي ما نصطلح عليه بالشعب. أما سياسيا، فينبغي ألا يجوز تقديم أي هوية جزئية على المواطنة. فإذا اعتبر تقديم المواطن العادي لهويته الجزئية على المواطنة، فهذا خلل عنده في تجسيد انتمائه للجماعة (المواطنين)، لكن لا حق للدولة أن تسلبه هذا الحق، فالدولة لا تستطيع أن تفرض على مواطنيها أن يكونوا مواطنين مثاليين، حتى تعدهم مواطنين، وتعاملهم على قدم المساواة مع غيرهم .

أما السياسي، الذي هو ليس مواطنا عاديا، بل هو مواطن مسؤول عن سائر المواطنين وخادم لهم. لذا فإنه إذا قدم هويته الجزئية (الشيعية، السنية ...) على هوية المواطنة، لاسيما في أدائه السياسي (الخطاب السياسي، الموقف السياسي)، فهذا عندها ليس مجرد خلل، بل خطأ وخطأ فادح، ويترتب عليه ضرر على الشأن العام. وإذا ما بلغ السياسي مرتبة من مراتب تقديمه لهويته الجزئية، مما ينبغي أن يحظر عليه النشاط السياسي، ذلك بتشريع قانون رادع بهذا الصدد .

نحن لا نحتاج إلى سرد الأدلة النظرية على أضرار ذلك على قضايا الوطن، بل تكفينا تجربة ما بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ حتى يومنا هذا دليلا لا يقبل الشك .

وهناك مرتبة أرقى من كل من المواطنة والوطنية، ألا هما المواطنة الكونية، كمرتبة أعلى من المواطنة في حدود الوطن الصغير، والنزعة الإنسانية التي تعلو فوق النزعة الوطنية ، هذا يعني تطبيق قاعدة أخلاق الحد الأدنى في أن يحب الإنسان لغيره ما يحب لنفسه، هو أن نحب لسائر الشعوب ما نحب لشعبنا. وما المواطنة في إطار الوطن، إلا التجسيد الممكن والمصغر للمواطنة الكونية، أي الإحساس بالانتماء إلى الوطن الكبير (كوكب الأرض) .

مشكلتنا بعد ٢٠٠٣ إنه قد جرى التأسيس لدولة المكونات، بدل دولة المواطنة، على أنقاض ديكتاتورية صدام وحزب البعث. لذا لا بد في السياسة وإدارة الدولة من اعتماد مبدأ المواطنة حصرا، وتحويل العراق من دولة مكونات إلى دولة مواطنة .

المواطنة تعني فيما تعني المساواة، مساواة المواطنين نساءً ورجالا، مسلمين وغير مسلمين، عربا وغير عرب؛ مساواتهم أمام القانون ومساواتهم في جميع حقوق المواطنين على الدولة، كما هم متساوون في واجباتهم، لا نقول تجاه الدولة، بل تجاه بعضهم البعض كمواطنين في هذا الوطن، وما الدولة فيه إلا الإطار التنظيمي لإدارة ورعاية شؤون الوطن والمواطنين. والدولة كالأم لا تفرق بين أطفالها، لا بين الأولاد والبنات، ولا بسبب اختلاف أمزجتهم أو اختلاف أطوال قاماتهم أو اختلاف ألوان عيونهم .

أخير لنطرح السؤال، إلى أي مدى يصح زعمي التلازم بين المواطنة والعلمانية، وما هي أدلتي على ذلك. فقد يقال إنه من الممكن أن نتصور دولة قائمة على أساس المواطنة، ومع هذا هي ليست علمانية. الجواب واضح جدا، وإن كان الكثيرون لم يلتفتوا إليه ، بالنسبة للعراق كواحد من البلدان ذات الأكثرية المسلمة، إذا تساءلنا ما الذي يقابل الاتجاه العلماني على الطرف الآخر، فسيكون الجواب بالبداهة إنه تيار الإسلام السياسي. أحزاب الإسلام السياسي في العراق، وهكذا في كل الدول ذات الأكثرية المسلمة، هي من حيث ما موجود على أرض الواقع، وليس من حيث افتراض إمكانية وجوده، هي أحزاب إما شيعية، وإما سنية. إذن هذه الأحزاب ليست قائمة على أساس مبدأ المواطنة، بل هي مغلقة للشيعة هنا وللسنة هناك. وعلى فرض وجود حزب إسلامي عابر للطوائف ومستوعب للمواطنين بقطع النظر عن مذاهبهم، فإنه ولكونه حزبا إسلاميا يكون بالضرورة حزبا منغلقا على المواطنين المسلمين، وبالتالي هو ناقض لمبدأ المواطنة أيضا. لذا فمبدأ المواطنة لا يتحقق تطبيقه إلا في ظل العلمانية، والعلمانية هي الأخرى لا تكون علمانية، ما لم تعتمد المواطنة، كما إن العلمانية هي الضامنة للسلم الأهلي، خاصة في مجتمع متعدد الأديان والمذاهب .

وبما أني طالما أكدت التلازم بين العلمانية والديمقراطية، فالديكتاتوريات اللادينية لا ينبغي عدها نظما علمانية، لأن العلمانية جاءت أصلا كصمام أمان إضافي للديمقراطية، وسد لثغرة من ثغراتها، التي يمكن أن يتسرب من خلالها نقيض الديمقراطية، فيكون بذلك الإسلام السياسي نقيض الديمقراطية .

وحيث إن قانون الأحزاب الحالي، مع ما عليه، يوجب اعتماد مبدأ المواطنة حصرا في تأسيس الأحزاب، وبما أني أثبتُّ التلازم الذي لا انفكاك فيه بين المواطنة والعلمانية، فكأننا بقانون الأحزاب اشترط العلمانية لترخيص الأحزاب. شرعوه ولم يلتفتوا أنه لو طبق، لكان في ذلك مقتل الإسلام السياسي ونهاية الأحزاب الخاصة بهذه أو تلك الطائفة، أو شرعوه، وهم يعلمون أنه لن يطبق ككثير من القوانين والمواد الدستورية .

السلطة ووَهْمُ الحصانة ... والموجة الثورية القادمة في العراق !

د. فارس كمال نظمي

إذا اتفقنا أن عموم المجتمعات البشرية (الحاكمين والمحكومين) قابلة للتعلم الانتفاعي -بدرجة نسبية معينة- من تجاربها وخبراتها وإخفاقاتها عبر التاريخ، فإن السلوك السياسي لأنظمة الحكم المغلقة بأقفال الاستبداد والفساد، لا يخضع في الغالب لهذه القاعدة .

يقول كارل ماركس: «الضرورة عمياء حتى تدركُ وعيَها، والحرية هي وعيُ الضرورة». فكيف يمكن للبنى العقلية السياسية المغلقة أن تمتلك الوعي بضرورات التغيير الاجتماعي، في وقت تكون فيه أسيرة لعبودية إدراكها الأعمى للوقائع الجذرية الحاسمة، بل أسيرة لأوهامها «المريحة» حيال هذه الوقائع حدّ إنكارها واستبدالها بوقائع زائفة تنبع من خرافة السكون لا من ديناميكيات الضرورة ؟!

لقد اعتاد هذا النمط من الأنظمة أن يغلّف نفسه بأوهام رغبوية تستبدل الوقائع بالتمنيات، تتيح له أن يتعامل مع أزماته المستعصية على نحوٍ تنفيسي ذاتوي مؤقت، دون أن يستطيع المَساس بالجوهر الجدلي لهذه الأزمات التي تمارس ضرورتها الوظيفية الموضوعية في دفع حركة التاريخ الاجتماعي إلى الأمام بالمعنى العقلاني التطوري بكل ما يرافقها من آلام الولادات الجديدة ونكباتها .

وواحد من أكثر هذه الأوهام فاعلية في تسبيب حالة الخدر السياسي التي تعيشها هذه الأنظمة، هو ما يدعى بـ«وهم الحصانة» Illusion of Invulnerability، إذ يغدو العقل السياسي للمنظومة قدرياً حد الاعتقاد المتكلس أن ثمة «ترتيباً» باطنياً في جوهر الأحداث يمنع التغيير الجذري (أي انهيار النظام) ، بل يذهب للاعتقاد أن ثمة «مناعة» أو «حصانة» مؤكدة تحول دون إحداث انقلاب جذري في موازين السلطة لصالح قوى جديدة تخرج من معطف التاريخ المجدد لتراتبياته .

ويشكّل وهم الحصانة هذا جزءاً بنيوياً أساسياً في نمطٍ أشمل من أنماط التفكير السياسي اللاعقلاني والمحرِّف للوقائع يدعى بـ«التفكير الجماعي أو المنظوماتي» Groupthink. فالتفكير المنظوماتي (وهو مصطلح اشتقه عالم النفس السياسي الأمريكي «إرفينغ جانيس» Irving Janis قبل نحو خمسة عقود) يبرز في حالات الأزمات العميقة التي تواجهها المنظومة السياسية بما تتطلبه من اتخاذ قرارات حاسمة، إذ تتجه المنظومة -عبر عدد محدود من ممثليها- إلى تبسيط المعطيات حد الابتذال، وافتعال الإجماع المتسرع، وإنكار التحديات الماثلة، وتجاهل الخيارات البديلة، والتوكيد على النزعة التبريرية الجماعية، والتشدق بخلفية أخلاقية، وتبني صور عقلية نمطية جامدة حيال الآخرين، والضغط القاهر على الآراء المخالفة، والأهم من كل ذلك التمسك الأعمى بوهم حصانتها المسبقة حيال الفشل والخطل والإخفاق، بما يؤدي في الغالب إلى كوارث سياسية تصير مَعلماً مأساوياً في تأريخ مجتمعاتها .

ويشتد هذا الوهم في أوضاع الانتكاسات الثورية بعد مدٍّ احتجاجي جارف يعجز عن بلوغ أهدافه، بسبب حالة الانكفاء الإحباطي وما تنتجه من دفاعات تجنبية لا شعورية، إذ «تنجح» قوى الثورة المضادة في إيقاف هذا المد لفترة معينة عبر قمعه وتأثيمه وشيطنته وتشتيته واختراقه. وعندها تستعيد المنظومة السياسية جزءاً من «ثقتها» بنفسها وبهيمنتها الثقافية الآفلة، فتحقن نفسها بجرعة اعتناق إضافية لوَهْمِ القدرة على التحكم بالأحداث، ما دامت (أي الأحداث) قد «أثبتت» حصانة المنظومة واستعصائها على الانهيار .

واليوم بعد مرور ما يقارب ١٦ شهراً على لحظة انطلاق الحراك الثوري التشريني في العراق ثم خفوته، يتضح الخدر السياسي بأعلى درجاته لدى قوى السلطة وأذرعها داخل الدولة وخارجها، بما فيها الحكومة الحالية التي انقضى ٨ شهور على وجودها في الحكم. ويستطيع المراقب المحايد أن يقرأ هذا الخدر الاسترخائي في ملامح قادة التيارات والأحزاب السياسية الحاكمة بالمقارنة مع تجهمهم في مرحلة ما بعد تشرين مباشرة؛ فضلاً عن ملامح رئيس الوزراء التي انبسطت أخيراً بعد تشنجات ومخاوف وحيرة اكتست وجهه لشهور حينما أعلن وقتها أنه «الشهيد» الحي، لتتحول اليوم إلى ابتسامة ارتياح ناعمة - لا تكاد تُرى- ما عادت تبارحه تقريباً في كل الظروف والمناسبات .

إنه وَهْمُ الحصانة - إلى جانب أوهام إدراكية أخرى- يضرب بقوة في أذهان أقطاب العملية السياسية الفاشلة (بما فيها الذهن الحكومي المتخاذل والمفتون باستبدال الأفعال الملموسة بالأقوال الإنشائية الفارغة)، ليترك لديهم تشوهات تخديرية إدراكية عميقة تمدّهم بـ«نعمة» الإنكار لكل عوامل التغيير المتفاعلة جذرياً في مرجل الزمن الاجتماعي. فتشاهدهم على شاشات التلفاز وفي المؤتمرات الصحفية وفي تغريداتهم الإلكترونية المرتبكة وهم يحدقون - كخيار بليد وحيد- بساعة الزمن الفيزيائي بحثاً عن تمديدٍ أو تأجيلٍ لموعد انتخابات مبكرة ستشكّل في حال فشلها -المتوقع جداً- نقلة جديدة نحو بزوغ وعي احتجاجي أشد جذرية وتمسكاً بالتغيير مما سبقه .

فالتفكير المنظوماتي للاوليغارشية الحاكمة حالياً في العراق ليس من شأنه مكاشفة الرأي العام بمبررات رفضهم الكامل لتقديم أي تنازلات لتقاسم جزئي للسلطة مع قوى التغيير الجديدة، أو بأسباب العجز الكامل عن توفير مكاسب بالحد الأدنى للفئات المحرومة والمهمشة، أو بخلفيات التواطؤ الحكومي مع قوى ما دون الدولة الغارقة في الفساد ودماء الثوار والناشطين والمثقفين. فقرار المنظومة استقر أخيراً على تجاهل كل الاحتمالات والبدائل والتحديات الأخرى، أي إنكار الضرورات وإبقائها في حالة العمى، وعدّ الانتخابات «المبكرة» الخيار/ القرار الوحيد المتاح لمعالجة الأزمة. وكل ما عدا ذلك يمكن تهريبه إلى الأمام حيث «المعجزة» المنتظرة .

هذا الخدر السياسي وما أنتجه من وهم الحصانة، لم يقتصر على النخب السياسية الحاكمة، بل اجتاح أيضاً - بنسبة معينة- عقول بعض الشباب المحتجين وبعض المثقفين وبعض العاملين في الحقل البحثي أو في الميدان السياسي المعارض، إذ صار شعارهم العملي أو التنظيري يتركز حول الترويج لفكرة «استثمار» اللحظة الآنية «واقعياً» أو «دستورياً» ما دامت السلطة قادرة على إعادة إنتاج «حصانتها» في كل الظروف، متجاهلين -سيكولوجياً وأخلاقياً- حالة الانتقال الثوري التي يمر بها التاريخ السياسي العراقي من القديم العبودي المحتضر إلى الجديد التحرري المستعصي على الولادة .

أتساءلُ ويتساءل مثلي كثيرون من العاملين في حقل الدراسات الاجتماعية ومن عامة الناس : هل توجد فعلاً «حصانة» أو «مناعة» للنظام السياسي الحالي أمام قوى التغيير البازغة تراكمياً على نحو تدريجي تارة وعلى نحو مباغت تارة أخرى؟ أم أن هذه الحصانة ليست أكثر من تفكير رغبوي توهمي يصيب أجزاءً من المجتمع السياسي (بشقيه السلطوي والمعارض)، في مرحلة انتقالية عسيرة ومحيّرة ومؤلمة بين حراك ثوري لم يكتمل لكنه لم ينتهِ، وبين موجة ثورية قادمة ؟!

خلـوة مع النفس بصوت مسـموع
المتاعـب الإضافية للنشـطاء في منظـمات المجتمع المدني

د. كاظم حبيب

تشكل المشاركة الطوعية الفاعلة والمؤثرة في أي من مجالات العمل الإنساني النبيل، في منظمات المجتمع المدني الديمقراطية، التي تتجه صوب الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة وحقوق المرأة وحقوق الطفل أو حقوق أتباع الديانات والمذاهب، أو دفاعاً عن السجناء والمعتقلين والموقوفين بذمة التحقيق وحماية حقوقهم التي تقرها الدساتير الديمقراطية والقوانين المرعية ورفض أي شكل من أشكال التعذيب النفسي والجسدي بهدف انتزاع اعترافات غير مشروعة منهم أو بهدف الانتقام الأيديولوجي أو الديني أو السياسي او الحق العام من السجين أو المعتقل والموقوف، إضافة إلى الدفاع عن الأمن والسلام في المنطقة والعالم، وضد العنصرية والطائفية والتمييز الديني ومن أجل الحقوق المدنية والمهنية... إلخ، ومن يعمل في هذه المجالات في بلدان مثل العراق أو سوريا أو مصر أو جميع الدول العربية دون استثناء وفي غالبية الدول النامية، امرأةً كانت أم رجلاً، لن يجدا أمامهم وروداً ورياحين مفروشة على طريقهما غير المعبد، بل غالباً ما يتعرضان للملاحقة والمساءلة والاعتقال والتعذيب والسجن بل حتى الاغتيال أو الاختطاف والتغييب. ولكن في نفس الوقت يجد المشارك والمشاركة في هذه النشاطات المدنية والديمقراطية لذة خاصة حين يجدا أن نضالهما وعملهما الشاق في هذا المجال قد أثمر عن إطلاق سراح سجين أو إيقاف تعذيب معتقل أو حقق نجاحاً في ضمان بعض أو كل حقوق أتباع الديانات والمذهب المختلفة وحقهم في ممارسة عباداتهم وطقوسهم المحترمة بكل حرية واطمئنان أو حقق النازحون بعض حقوقهم المصادرة، كما يسعدهما أيما سعادة حين يجدا أن المرأة قد حققت بعض أهم حقوقها وصولاً إلى التمتع بكل الحقوق والواجبات كبقية المواطنين الذكور، لا من حيث التشريع فحسب، بل والممارسة اليومية .

لا يمكن للعاملات والعاملين في حقل النشاط المدني الديمقراطي دفاعاً عن حقوق الإنسان وكرامته وحرياته العامة أن يتحكموا بأوضاع بلدانهم وما يتعرضون له على أيدي حكوماتهم وأجهزتها الأمنية أو غيرها، كما لا يمكنهم التحكم بما يعانون منه على أيدي الميليشيات الطائفية المسلحة أو قوى الجريمة المنظمة أو قوى الإرهاب الدولي إن لم تمارس الدولة بسلطاتها الثلاث دورها في التصدي لهذه القوى ومنعها من إيذاء العاملات والعاملين النشطاء في منظمات المجتمع المدني الديمقراطية، فهم لا يملكون السلطة ولا القوة ولا يمارسون العنف في نشاطهم، بل هم يمارسون عملهم على وفق أسس حقوقية وسلمية وديمقراطية يهمهم إيقاف كل أشكال مصادرة حقوق الإنسان، كما لا يمكن إخفاء حقيقة مشاركة الحكومات ذاتها وعبر أجهزتها الأمنية والإدارية والاقتصادية في إنزال المزيد من التعذيب على مواطنيها بصيغ كثيرة ومتنوعة ومدمرة، كما هو الحال في العراق وسوريا ومصر والسعودية ... وغيرها .

إن عمل النشطاء المدنيين في الحقول المتنوعة لمنظمات المجتمع المدني لا يخلو من عثرات ومشاكسات وانفعالات ومنافسات واختلافات وخلافات شخصية لا تؤثر على العلاقة الشخصية السلبية بين شخصين مثلاً، التي يفترض أن تكون مهنية وخاضعة للمعايير الأساسية التي يعتمدها الناشط المدني في مجال حقوق الإنسان، وفي المقدمة منها كرامة الإنسان، فحسب، بل تؤثر سلبياً على مجمل عمل هذه المنظمة أو تلك من منظمات المجتمع المدني، أو حتى على أكثر من منظمتين وعلى النتائج التي يفترض تحقيقها في العمل الإنساني الذي أخذ الجميع على عاتقه تحقيقه دون أن ينتفعوا كأشخاص من وراءه .

لقد تسنى لي خلال العقود الأربعة الأخيرة من العمل في عدد غير قليل من منظمات المجتمع المدني، أحياناً كعضو في الهيئات العامة، وأخرى في هيئاتها الإدارية، أو في أماناتها العامة، أو كمؤسس أو مستشار متطوع لها، وخلال هذه الفترة عشت تجارب غنية زادتني وعياً وإدراكاً وقناعةً بأهمية وضرورة هذا المجال الحيوي من نشاط الإنسان دفاعاً عن الإنسان والمجتمع من جهة، وزادتني قناعة بوجود كثرة كبيرة من البشر، نساء ورجالاً، ممن لا يهتم بأي موقع في هذه المنظمات، بل همه يتركز على مخرجات العمل لصالح الإنسان، ويسعى بكل الجهود الممكنة تلافي حصول احتكاكات أو مشكلات أو انفعالات أو إساءات مؤذية للعمل بشكل عام من جهة ثانية، كما تكونت لديَّ قناعة بأن هذه المجالات لا تخلو من مشكلات تحصل أثناء العمل من الممكن معالجتها، ما لم تتغلب النزعة الذاتية في علاقات العمل في الشأن العام. فقد عرفت صيغاً أخرى من عمل بعض العاملات والعاملين في هذه الحقول الحيوية ممن اعتقد أنهم ما كانوا يقصدون الإساءة أو الإيذاء، ولكن أسلوب عملهم وطريقة تعاملهم مع الآخر والزاوية التي ينظرون منها إلى طبيعة عملهم، إضافة إلى عدم تعرفهم وتعودهم على العمل الجمعي، أو رغبتهم في العطاء الذي يبرزهم كأفراد في المقدمة قياساً لزملاء لهم يشاركونهم العمل وفي المنجزات المتحققة، كانت تساهم في تعقيد العلاقات الشخصية مع زميلات أو زملاء لهم وتتحول الأمور إلى نزاعات شخصية تترك أثرها البالغ على مجمل العلاقات الإنسانية والحضارية الضرورية للعمل .

لا شك في أن العمل التطوعي في هذه الحقول الإنسانية النبيلة هو شرف لكل العاملين، ومن حق العاملين فيه أن يعتزوا بذلك وأن يتنافسوا بكل ود في تقديم الأفضل لا من خلال المنافسة غير الودية والإيقاعية بالآخر، بل من خلال المنافسة الودية التي تحرك الآخر صوب تقديم الأفضل والأمثل لصالح الناس الذين تسعى هذه المنظمة أو تلك تقديم الخدمة لهم ودعمهم أو خلاصهم من أوضاع غير إنسانية .

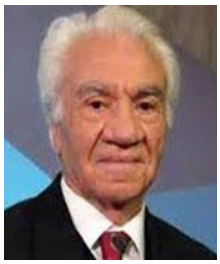

لقد مررت بتجارب غنية، دافعة ومحفزة وأخرى محبطة ومضرة. فعلى سبيل المثال عمل بعض الأعضاء، شاؤا أم أبوا، بتجميد فعلي للعمل في منظمة كبيرة ومهمة في ألمانيا بأمل الهيمنة الشخصية الكاملة عليها، واعتبارها تابعة لشخص واحد لا غير، وبالتالي توقفت هذه المنظمة عن العمل لصالح الجميع وغابت عن النشاط الفعلي لصالح الإنسان في الدول العربية، وأعني بها «منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية/ألمانيا (أمراس)»، التي قطعت حتى علاقتها بالمنظمة العربية لحقوق الإنسان في القاهرة .

إن العمل في هذه المجالات تطوعي ويحق لمن يعمل فيه أن ينسحب منه في كل لحظة دون أن يسبب له ولغيره مشكلات لا مبرر لها، رغم إن الأمل يحدو بي وبغيري أن يواصل الجميع هذا العمل الإنساني ويساهم في زيادة المؤيدين والملتحقين بالعمل التطوعي والإنساني، يكفي الجميع ما يعانونه من حكومات بلدانهم أو قوى عدوانية فيها، ولا حاجة لهم لنشوء مشكلات وخلافات شخصية لا أساس ولا مبرر لها. فنحن جميعاً نشكل جزءاً من جمهرة كبيرة من العاملين المخلصين على الصعد المحلية والإقليمية والدولية في هذا المجال وعلينا الانفتاح العقلاني والإنساني على الجميع .

يحق للحزبيين وغير الحزبيين أن يعملوا في هذه المجالات شريطة أن يتخلى الحزبيون عن حزبيتهم حين يمس العمل مجال نشاط منظماتهم وأن يتحلوا بالحيادية والوقوف إلى جانب المبادئ التي تمليها عليهم مبادئ المنظمة وقواعد العمل فيها، وأن يمتلكوا الشجاعة والحزم في نقد او إدانة حزبهم حين يرتكب خرقاً لحقوق الإنسان مهما كان صغيراً، إن قواعد العمل في منظمات المجتمع المدني صارمة ويستوجب علينا دارستها واتقانها والالتزام بها ما دمنا قررنا العمل في هذه الحقول الإنسانية النبيلة .

جينوسايد الإيزيديين في الميزان (كوجو نموذجاً)

علي سيدو رشو

في الرابع من شباط ٢٠٢١، كان يوماً ليس ككل الأيام، بل كان يوم الأيام عندما تم في بغداد تشييع رفاة ١٠٤ جنازة لضحايا مجرمي العصر (عناصر دولة الخلافة الاسلامية المعروفة اختصاراً بداعش)، بعد أن تم تدقيق فحصها من قبل الامم المتحدة بحضور رسمي وشعبي مهيب حضره الدكتور برهم صالح رئيس جمهورية العراق والسيد مصطفى الكاظمي رئيس مجلس وزراء العراق وجمع غفير من الوزراء والبرلمانيين واعضاء السلك الدبلوماسي والشخصيات الرسمية وممثلي المنظمات الدولية والامم المتحدة في سابقة فريدة في تاريخ إبادات الإيزيديين، فكان للموقف صورة ليس ككل الصور ومنظر ليس كما هو بقية المناظر المألوفة من حيث الحضور والرهبة (رفاة الشهداء، صور المسؤولين، الحضور الايزيدي المهيب، جوقة الأرامل، أخرى لأولاد الشهداء الايتام، زوجات وامهات وبنات الشهداء ولكل منهم ألمه وحزنه، منهم مَن أظهر حزنه علانياً ومنهم مَن كبتها ليفجرها على قبور أحبابهم يوم يدفنونهم في مثواهم الأخير .

أما الشق الثاني من مهابة الموكب فهو محطتهم الأخيرة، العودة بهم إلى حيث تم الغدر بهم ظهر يوم ٢٠١٤/٨/١٥. هنا بدأت وبانت حقيقة الحقائق التي قد لا يعرفها الكثيرين وخاصة عندما بدت بعض القبور بدون زوار بعد الانتهاء من دفن الرفاة وبكل حسرة نقولها بأنه لم يبقَ من أصحاب هذه القبور أحد لكي يزوهم ويبكي عليهم سوى هذا الجمع الذي أصبح شاهداً على عصر لم تألفه البشرية حتى في وقت أعتى الدكتاتوريات في العصور الغابرة. فكانت لوحات تعبر عن دراما الهية لأرواح بريئة تنادي العرش العظيم وتسأل: بأي ذنب قُتِلنا!! وبأي ذنب مثلوا بنا، حيث لم نكن طرفاً في ميزان سياساتهم أو كنا نمثل ثقلاً على كاهلهم سوى أننا نختلف عنهم في العقيدة .

مهابة الاحتفال كانت لائقة بحجم الضحايا في كل من بغداد وسنجار (كوجو). والكلمات هنا لا تكفينا للتعبير عن حجم الكارثة بالفرح تارة لأن أرواحهم ستنادي ربها الرحيم بأن تنتقم لهم ولعوائلهم وبراءتهم. وبالحزن تارة أخرى لفقدانهم لحياتهم التي كانت ليست ملكاً لهم فقط لكونهم آباء وأبناء وأجيال، لذلك كانت هذه السمفونية الالهية تمثل درساً بليغاً

لمن يرعوى ليرى بأنه كان من الممكن أن تكون هذه هي نهاية الايزيديين حيث كان المخطط له، ولكن عزيمة الاخيار من الايزيديين كانت لهم بالمرصاد وحطمت غرورهم وأوقفهم عند حدهم وتجاوز الايزيديين حدود المعقول في الدفاع عن قضيتهم بحيث غزوا واقتحموا القلاع الحصينة التي انهارت أمام جبروت وقوة الايزيديين في جعل جينوسايدهم يزهو ويزدهر ويثمر من جديد عندما قاد السيد نايف جاسو وتجاسر ولم يكتفِ إلا بعد أن حقق ما أراد له من استحقاق يتناسب وحجم الكارثة .

فكان لهذا الموقف إعادة لكرامة الإيزيديين وكرامة الشهداء وحرائرهم وايتامهم وامهاتهم وبناتهم. وكانت إعادة لإرواء جذور شجرة الوجود الإيزيدي في سنجار بدماء كوكبة الشهداء وجَلَد وصبر وكفاح ونضال الإيزيديين لتخضر وتثمر وتتأقلم مع الواقع من جديد.

وهنا نثمن عالياً كلمة الفاضلة نادية مراد عندما قالت: أي واحد حافظ على مقبرة جماعية يدعي بأنه له الحق في البقاء والمشاركة مع الايزيديين في أرضهم، كما نثمن عالياً ختام كلمة السيد نايف جاسو عندما قال : (أنا أتحدث إليكم وأمامي رفاة ١٠٤ شهيد من عائلتي وأقربائي وأهل قريتي، أيها الإيزيديين أفديكم بروحي بأن تكونوا يداً واحدة وأن تنسوا خلافاتكم فيما بينكم)، هذه العبارات والكلمات المختارة هي بمثابة رصاصات في قلب العدو فيما لو تحققت على أرض الواقع. وهذا الذي يتخوف منه الآخر كي لا يتحقق، وعليكم أن تبحثوا عن تفكروا فيها أيها الوجهاء في سنجار .

فنقول بأن يرحم الله تلك الأرواح البريئة، وأن الشكر موصول لكل من ساهم وشارك في تحقيق تلك السمفونية وقدم المساعدة سواء كانت فنية أو مادية أو اعتبارية. ونشكر فخامة رئيس الجمهورية ودولة رئيس الوزراء لرعايتهما الكريمة لهذا الاحتفال الذي يليق بهم ليكونوا مسئولين عن مواطنيهم ومشاركتهم في محنتهم. كل العرفان لموقف السيد نايف جاسو والسيدة نادية مراد ومَن معهم في هذه المساعي الذين ناضلوا على مدى سنوات لحين أن حقق حلمهم بإعادة رفاة اهلهم ليدفنوهم في أرض الحلم، أرض اجدادهم. وهنا نحث السيدات والسادة في أن لا يبقوا مكتوفي الأيدي تجاه رفاة البقية من شهداء المقابر الجماعية في كل مكان من أرض سنجار الطاهرة، لأنهم هم مَن رووا أرض سنجار بدمهم الطاهر وليس غيرهم. ومن الله التوفيق .

الشفافية الدولية : الحكومات المتعاقبة في العراق اهدرت ٣٠٠ مليار دولار

أفاد تقرير لمنظمة الشفافية الدولية، بأن الحكومات المتعاقبة في العراق منذ غزو عام ٢٠٠٣ وحتى الان اهدرت ٣٠٠ مليار دولار أثقلت كاهل الدولة بالقروض لمعالجة المشكلات المالية الذاتية نتيجة الفساد وسوء الادارة .

وذكر التقرير ان « العراق مايزال في طليعة دول العالم الأكثر فساداً ، كما ان هناك من العديد من العوامل التي كان ينبغي أن تسحبه إلى أسفل هذه القائمة بما في ذلك الوضع الاقتصادي المتدهور والعجز المالي المتفاقم، فيما تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن الأموال المختلسة والمهدرة عند المعابر الحدودية وحدها تبلغ نحو ١٠٠ مليار دولار منذ الغزو الامريكي للبلاد».

واضاف التقرير انه « ليس من المستغرب ان أن يقع العراقيون في حيرة من أمرهم لأنه لم يتم اتخاذ خطوات ملموسة لإخراج البلاد من فئة الدول الأكثر فسادا. يقع العراق تحت وطأة عجز مالي ضخم وديون خارجية تبلغ قيمتها عشرات المليارات من الدولارات ، في حين ادت جائحة فايروس كورونا إلى تفاقم العجز المالي بشكل خطير. ويقدر العجز بأكثر من ٤٠ مليار دولار بينما يبلغ الدين الخارجي نحو ٢٣ مليار دولار باستثناء ٤٠,٩ مليار دولار قبل عام ٢٠٠٣» .

وتابع أن»العراق المرتبة ١٦٠ من بين ١٨٠ دولة ، مما يعني أنه من بين أكثر الدول فسادًا على مستوى العالم ، وعلى رأسها جنوب السودان والصومال. على الرغم من أن العراق قد أحرز تقدمًا في تصنيفه السنوي ، إلا أن هذا لا يبدو كافيًا لأن الوضع خطير للغاية ، خاصة عند النظر في اثر جائحة فايروس كورونا على البلاد» .

وواصل التقرير انه « على الرغم من المكاسب الصغيرة التي حققها المجتمع المدني في العقد الماضي نحو بناء قوانين أقوى وأكثر استدامة لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية ، فإن أزمة كورونا والتدابير الطارئة الناتجة أدت بشكل أساسي إلى القضاء على هذه الجهود ، مما أعاد البلاد سنوات إلى الوراء» .

واوضح التقرير أن « الفساد السياسي لايزال أيضًا يمثل تحديًا في جميع أنحاء المنطقة. ففي العراق ، على سبيل المثال ، يحرم الفساد الراسخ في النظام الناس من حقوقهم الأساسية ، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب المأمونة والرعاية الصحية والكهرباء والوظائف والبنية التحتية الملائمة ، وفي الوقت ذاته حذر البنك الدولي، امس الاثنين، من أن التعيينات الحكومية في العراق تشهد تضخماً كبيراً وتبعات مالية واقتصادية مرهقة، مشددة على ضرورة تشجيع الاستثمارات في بيئة مناسبة وتنشيط القطاع الخاص.

وقال الممثل المقيم للبنك الدولي في العراق رمزي نعمان في تصريح صحفي «اننا نحاول بصورة جدية دعم جميع جهود الاصلاح التي تقوم بها الحكومة العراقية، وحين ننظر إلى حل قضية الانكماش فإن ذلك يأتي عبر خلق فرص العمل، ونعتقد أن المجتمع العراقي هو «مجتمع شبابي»، يشكل الشباب فيه ثروة أساسية يجب البناء عليها ومنحهم الفرص المناسبة للدخول إلى سوق العمل ضمن مسلسل كبير يبدأ بالتعليم وعوامل أخرى، وخلق فرص العمل ليس بالضرورة عن طريق التعيين الحكومي الذي يشهد تضخماً كبيراً ويحمل تبعات مالية واقتصادية مرهقة، بل عن طريق تشجيع الاستثمارات في بيئة مناسبة وتنشيط القطاع الخاص، وإعادة الثقة بين المواطن والحكومة». وأضاف رمزي، أن «البنك الدولي يسعى إلى دعم الحكومة العراقية في وضع أطر سياسة مالية ونقدية سليمة جداً تسمح في إدامة العمل المالي والمصرفي، وبشأن الموازنة، نترقب تصويت البرلمان العراقي عليها لنستطيع معرفة خطوط الدعم الممكنة من قبلنا للحكومة، وذلك بعد جدولة الايرادات والنفقات وما هو العجز الاجمالي المترتب على الموازنة، وما هي الامور التي ستلجأ اليها الحكومة لمواجهة هذا العجز سواء كان ذلك بطريقة الاقتراض الداخلي أو الخارجي، وكيف للحكومة أن تسدد الديون المترتبة عليها والمتأخرة، وبعد ذلك سيكون للبنك الدولي موقف واضح في الدعم بشقين الاستثماري عبر المشاريع الممولة، ودعم الموازنة وهو شق يرتبط بالاصلاحات الأساسية التي تلتزم حكومة العراق بها، وهي إصلاحات جوهرية تسمح بتحسين واقع البلد المالي والنقدي على مراحل» .

ولفت رمزي إلى أن «البنك الدولي دعم قانون التقاعد الموحد الذي اقترح في البرلمان، وقد كانت مقاربتنا في ذلك القانون هو أن يصار الى وضع قانون بين القطاعين العام والخاص يسمح بانتقال المنافع بينهما، وهو أحد الحوافز الاساسية التي تدفع المواطن الى أن يسعى للعمل في القطاع الخاص ولا يضغط باتجاه القطاع العام، وهو ما يخفف الأعباء المترتبة على الحكومة» .

المنظمة العربية لحقوق الإنسان تدين اغتيال «لقمان سليم» وتؤكد على ضرورة خضوع الحكم للشرعية الشعبية

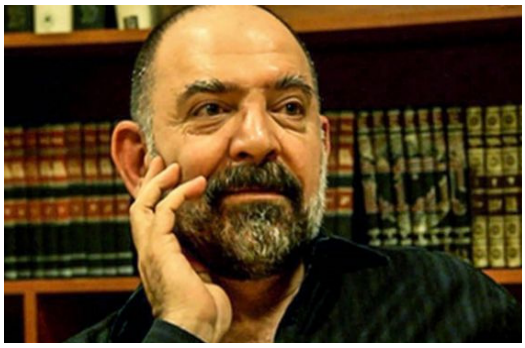

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن إدانتها الجريمة اغتيال الناشط السياسي «لقمان سليم» المعارض لهيمنة تنظيم حزب الله على القرار السياسي في البلاد ، والتي جرت مساء يوم الأربعاء ٣/شباط/٢٠٢١ على يد مجهولين في الضاحية الجنوبية في لبنان .

وفي تقدير المنظمة، فإن جريمة اغتيال «سليم» توفر مؤشرا سلبيا على استمرار انزلاق الأوضاع في لبنان إلى مربع الفوضى وتفاقم المخاطر على صيغة التعايش الأهلي في البلاد .

وترى المنظمة أن كافة الجهود المحلية والإقليمية والدولية التي عاشها لبنان منذ انطلاق الثورة الشعبية في أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٩ لا ترتقي لتلبية تطلعات الشعب اللبناني في تحرير إرادته وإصلاح النظام السياسي على أسس المواطنة ونبذ الطائفية البغيضة، والنأي بالبلاد عن الصراعات الإقليمية .

وتعتبر المنظمة أن كل الجهود التي جرت لمعالجة الأزمة حرصت على إلا تمس بالتركيبة الهشة للمنظومة السياسية، وتكرس إعادة إنتاج ذات الاختلالات، بينما يجب أن تتجه الجهود للاصلاح الجذري للحياة السياسية بما يوفر الشرعية الشعبية للحكم .

وتؤكد المنظمة على أهمية توافر تحقيق حيادي مستقل في جريمة اغتيال «سليم»، وتجدد مطلبها بتحقيق دولي مستقل في كارثة انفجار أغسطس/اب ٢٠٢٠ في ضوء غياب الحيدة عن آليات التحقيق الوطنية .

٦ شباط / فبراير من كل عام ... اليوم الدولي لعدم التسامح مع ظاهرة ختان الفتيات

راهبة الخميسي

اكثر من ٢٧ دولة في افريقيا، وعدد من دول اسيا وبعض مناطق الشرق الاوسط، تمارس ختان الفتيات وتعتبره احد الطقوس الثقافية او الدينية .

وقد قدرت منظمة اليونسيف اعداد المختونات في عام ٢٠١٦ بحوالي ٢٠٠ مليون من الفتيات اللائي يعشن في هذه الدول، اضافة لبضعة مناطق ومجتمعات اخرى حول العالم.

وللعلم ان هذه العملية تجريها عادة نساء متخصصات في هذا المجال ويقمن بختان البنات بطريقة بدائية جداً، وتجري عموماً دون تخدير موضعي، وتتم باستخدام موس او سكين او اداة مشابهة وحتى بدون تعقيم او تطهير لهذه الادوات المستخدمة .

ويختلف عمر الفتاة التي تجرى لها عملية الختان(من عمر الاسبوع الاول بعد الولادة وحتى سن البلوغ)، وعلى الاغلب حسب الاحصاءات المتوفرة، لايتجاوز عمر الفتاة الخمس سنوات، حسب تقارير اليونسيف التي اعتبرتها ابرز اشكال التمييز الجنسي.

ختان الفتاة بدون دواعي طبية، وبتر قسم من اعضائها التناسلية وبطريقة بدائية، هو ممارسة تعد اسوأ صور الاعتداء الجنسي على النساء في العالم (حسب الامم المتحدة ووزارة الصحة العالمية) .

لقد انتشر ختان الفتيات في افريقيا واسيا، وبعدها انتشر في انحاء اخرى من العالم بسبب الهجرة، حيث استمرت بعض العوائل بممارسة هذه الظاهرة، حتى وهي تقيم في الدول التي هاجرت اليها واستقرت فيها، كما يحصل الان بالنسبة (لبعض) العوائل العراقية التي تذهب ببناتها الى العراق من اجل ختانهن هناك في مناطق مخصصة لهذه الممارسات، وبشكل سري ودون الاشهار بذلك، بل تحت حجة زيارة البلد او زيارة الاقارب هناك .

وليس غريباً ان هذه الظاهرة موجودة في العراق ومنتشرة في مناطق مختلفة، وعلى سبيل المثال لا الحصر فان النسبة في محافظة كركوك وحدها تجاوزت ٣٨٪ من مجموع الفتيات المختونات في العراق، على الرغم من انكار العراقيين لهذه الممارسة البغيضة واستغرابهم لها .

ولكن الحقيقة انها واقع حال وامر جاري العمل به وممارسته عند الكورد بنسبة ٦٥,٤٪، وعند االعرب ٢٥,٧٪, والتركمان ١٢,٣٪ , وهنالك تقارير سرية تؤكد ممارسة ظاهرة الختان في اقضية ومناطق ريفية معينة من العراق .

وتشير التقارير الى ان الحملات التي تناهض ختان الفتيات في العراق تواجه حملات مضادة من المتشبثين بالعادات وبالتقاليد القديمة البالية، ناهيك عن تحركات تنظيم داعش من الموصل والذي اصدر فتوى بختان كل النساء في العراق، حيث قضى داعش بفتواه بختان كل النساء في العراق وخصوصًا نساء الموصل ومايحيطها، وقد لاقى هذا القرار شجبا واستهجانا دوليا وحقوقيا وكاد يشمل حوالي ٤ ملايين فتاة وامرأة، ليشملهن قرار زعيم التنظيم ابو بكر البغدادي الذي اعلن نفسه خليفة للمسلمين، معلناً بقراره انه يبعد الفتيات عن الفسق والرذيلة، وقد لقيت خطوته هذه ردود افعال ساخطة من منظمات المجتمع المدني في كل العالم، لما لهذه الظاهرة من تداعيات خطيرة على النفسية والصحية والخلقية، بل وعلى الحياة، حيث تسببت بوفاة عدد من الفتيات اللائي خضعن لهذه الكارثة قبل ان تسقط دولة الخلافة المزعومة .

وتنص قوانين اغلب الدول التي يشاع فيها ختان الفتيات على عدم شرعيته، ولكن للاسف لاتطبق القوانين والقرارات الرادعة ضد الختان.

وقد انطلقت محاولات جادة وجهود حثيثة للحد من، ولابطال هذه الممارسات وضرورة الاقلاع عنها منذ سبيعينيات القرن العشرين، وفي عام ٢٠١٢ صوت اعضاء الجمعية العامة للامم المتحدة بالاجماع على ضرورة التعبئة ضد ختان الاناث واعتباره خرقاً لحقوق الانسان، وحدد السادس من شهر فبراير(شباط) باعتباره يوما عالمياً لرفض ختان الاناث .

واخيراً يجدر الذكر بان ختان الاناث ليس فيه أية فوائد صحية، اما اضراره النفسية والعضوية فهي كثيرة ومنها:

١- يتسبب نوع الختان (clitorideectomy)، والذي هو القطع الجزئي او الكلي للبظر بمضاعفات خطيرة وكثيرة واهمها المشاكل النفسية الشديدة، والالم الذي لايحتمل، والتشويه، والصدمة العصبية، وفوبيا خوف الفتاة من جسدها، ناهيك عن الاحتمالات الكبيرة بالتلوث الذي يتسبب بالتسمم او حتى يؤدي احيانا الى الوفاة .

٢- النوع الثاني (Excision) وهو استئصال وقطع كافة الاجزاء الظاهرة، والذي يؤدي اضافة لما ذكر بالنوع الاول، الى استمرار تداعياته وتأثيره حتى على حالات الولادة لاحقاً، ويتعذر بسببه ان تلد المرأة بالشكل الطبيعي لعدم مقدرة المنطقة للتكيف والتوسع الذي يرافق حالة الطلق الطبيعي، مما يؤدي الى عسر الولادة، او يتسبب في موت المرأة والطفل معاً بسبب طول فترة الطلق ومحاولات الولادة الى ان يتجاوز الالم طاقة الجسم .

٣- النوع الثالث (Infibulation) وهو مايسمى الختان الفرعوني، وهو قطع كامل وإغلاق، والذي يؤثر حتى على المشي اضافة لكل مايتسبب فيه النوعان المذكوران اعلاه .

٤- طرق اخرى مثل الكي(Ironing) وفيه تكوى المناطق الحسية والعصبية، وهذه الطريقة منتشرة في افريقيا، والتي تؤدي للتشويه والصدمة النفسية والصدمة العصبية، اضافة للالم الشديد .

وتشترك كل انواع الختان بانها يمكن ان تكون سبباً للاصابة بالاحتباس بالبول الذي يؤدي استمراره الى الوفاة، او التهاب الكلى الذي يؤدي الى الفشل الكلوى، او التهاب المثانة المزمن، او التهاب الكبد الوبائي، وسلس البول بسبب تقطع الاجزاء التي تشترك بالتحكم بالسيطرة على الجهاز البولي، او التسمم بالدم الذي يحصل بسبب التلوث ويؤدي للوفاة، اضافة لانعدام الاحساس بالمنطقة والذي يؤدي لعدم الاحساس والذي يؤثر لاحقاً على العلاقات الزوجية، وقد يتسبب بالعجز الجنسي عند المرأة، وفي بعض الاحيان يتسبب الختان بالعقم عند المرأة بسبب الالتصاقات التي تحصل ببعض الاجزاء التي تتعرض لهذه العملية والتي تتقطع فيها الاعصاب وتتسبب ايضاً بسلس البراز بعد الولادة .

وبسبب ما تؤول اليه عملية ختان الفتاة من صدمة نفسية شديدة، ممكن ان تكون سبباً للمشاكل الزوجية وخوف المرأة المرضي الشديد من الزوج، او امتناعها الكامل ضده، فان ذلك يستوجب العلاج النفسي والعلاج الطبي الجراحي مثلما بادرت بذلك مستشفيات المانية، والتي قامت ايضاً بتوفير علاجات (وعمليات تصحيحية) .

نتمنى ان يستقطب هذا الموضوع الحساس اهتمام كل منظمات المجتمع المدني، والجمعيات والمنظمات النسوية العراقية، وبشكل خاص مسؤولية منظمة رابطة المرأة العراقية الرائدة، والعناصر ذات الاهتمام بدفع المجتمع العراقي والنهوض به من خلال التوعية المستمرة بكافة الوسائل الممكنة لاجل مناهضة هذه الممارسات المتخلفة والتجاوزات غير الشرعية ضد المرأة، ومطالبة الحكومة بشكل جاد بسن قانون ضد ختان الاناث، وايصال صوت الرفض النسوي لذلك من خلال البرلمان العراقي.

تظاهرات واحتجاجات
حملة الشهادات العليا مستمرة

تعرضت تظاهرات واحتجاجات الخريجين وحملة الشهادات الى قمع وتفريق بالقوة لتجمعاتهم بعد الاعتداء عليها .. دفعت الى الواجهة مرة اخرى مسالة البطالة بين الشباب ، التي تقدر بانها في حدود ٤٠ في المائة .

ومن جديد انطلق النقاش والسجال بشأن دور الدولة ، ممثلة بالسلطتين التنفيذية والتشريعية ، في استيعاب قوى العمل الجديدة ، ومن بينها طبعا حملة الشهادات العليا .

وإذ لا جدال في ان التوظيف في مؤسسات الدولة ليس هو الطريق الناجع، حيث أدى ويؤدي الى تضخم جهاز الدولة وترهله من دون مردود اقتصادي انتاجي ذي قيمة ، فان من واجب الدولة ان توفر فرص عمل، مع التشديد على إمكانية التمتع بهذا الحق الدستوري من جانب المواطنين جميعا، بلا تمييز لاي سبب كان .

ومن المؤكد ان هذا لن يتحقق في ظروف حماس المتنفذين لاشاعة النزعة الاستهلاكية في المجتمع، وتعطيل المؤسسات الإنتاجية، والا في ظروف النهوض بكافة القطاعات، العام والمختلط والخاص والتعاوني، وإيجاد أرضية لنمو اقتصاد متنوع وديناميكي، وتأمين مستلزمات تنمية مستدامة .

وعندما تسد كل الأبواب امام هؤلاء الشباب الذين يريدون العيش في ظروف يتوفر فيها الحد الأدنى من مستلزمات الحياة الانسانية الكريمة، فانهم يلجأون الى الدولة للحصول على فرص عمل ، لكن غالبيتهم لا تدرك هذه الفرص، حيث يستحوذ عليها المتنفذون الذين يغدقونها على مريديهم ومؤيديهم واقاربهم، فيتضاعف التذمر والسخط مرةً بسبب عدم الحصول على الفرصة في وقت المعاناة المشتدة والجوع والفقر، ومرةً بسبب التمييز القائم واغراق القوى المتنفذة مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية بالزبائن والاتباع، بل وحتى بمن يستطيع ان يدفع ويشتري الوظيفة .

ان لاستمرار هذا الحال وارتفاع نسب الفقر والبطالة انعكاسات سلبية عديدة، بضمنها هذا النزيف المتواصل لقوى المجتمع الحية وتضييعها، وإلقائها في متاهات وسلوكيات لا تريدها هي ولا ترغب فيها .

لذا فان الدولة والحكومة امام مسؤولية مضاعفة في الحرص على شبيبة الوطن وتنمية قدراتها ، والاستثمار الأمثل لطاقاتها الخلاقة. وهذا لا يجمعه جامع من بعيد اوقريب ، مع اللجوء الى القوة بدل تأمين الحلول للمشاكل والقضايا المثارة ، والتي تخص الملايين من بنات وأبناء شعبنا .

ثقافتنا

د. كريم شغيدل

اعتدت أن أكتب عن انقلاب شباط الأسود، لا لشيء بل للتذكير وإدانة العنف الوحشي الذي رافقه، اعتقاداً مني بأن التذكير المستمر بمثابة تحذير من تكرار المآسي التي تسببها سورات العنف التي تجتاح البلاد بين حين وآخر، انطلاقاً من قوله تعالى(فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى) ولكن هذه المرة أود أن أغير وجهتي وأتساءل: أليست الثقافة واحدة من المصدات الأخلاقية لتلافي العنف ونشر لغة الحوار والتسامح والسلام والتعايش؟ نعم هي كذلك، إذاً ما الذي حدث؟ ألم تكن الثقافة العراقية في ستينيات القرن المنصرم في أوج حراكها، شعر حر وقصيدة نثر ومجلات وترجمة ووجودية وتطلعات ويسار ويمين وفلسفة وعلم اجتماع ومسرح وغناء وفن تشكيلي وانفتاح غير مسبوق، بل إن ملامح الحياة المدنية التي أرستها الحقبة الملكية لا تزال قائمة، على الرغم من هيمنة الخطابات الأيديولوجية خلال حقبة الجمهورية الأولى وسورات العنف السياسي التي تخللتها، لكن أن يصل الأمر إلى الحد الذي وصل إليه فهو أمر يحتاج إلى وقفة حقيقية .

ربَّ قائل سيقول وماذا عن العنف الذي تفشى بعد سقوط النظام؟ سأقول هو جزء من تلك التراكمات مضاف إليه توابل المؤامرات والتدخلات والمصالح وغياب الثقافة الحقيقية التي سيّسها النظام المباد، ما لم نقل مسخها وسخرها لخدمة خطابه، وحديثنا عن ثقافة الستينيات بوصفها حقبة تأسيسية تشكلت على هيكلها بنى الثقافة العراقية حتى يومنا هذا، وكانت السبعينيات تتويجاً لمخاضاتها، والسؤال لماذا عجزت تلك الثقافة، بالرغم من إنجازاتها عن إيقاف ذلك العنف؟ نعم هو فعل سياسي، ولكن هل نبرئ المثقف من ذلك الفعل؟ ألم يكن السياسي مثقفاً؟ سنقول إن السياسي اليساري (المثقف) كان هو الضحية والسياسي اليميني هو الجلاد، لكن ألم يكن بين القوميين والبعثيين آنذاك مثقفون؟ والدليل أن بعضهم قدم براءته، لكن البعض الآخر أوغل في مستنقع الدم .

ألا ترون بأن الثقافة بما تبطنه من أنساق البداوة كانت جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل؟ نعم فالخطاب الثقافي برمته، بما ينطوي عليه من جماليات كان يضمر قبحاً ويكرس مفاهيم الاستبداد والعنف والكراهية من دون إدراك من المثقف المؤدلج ومن المتلقي المصفق .

موازنة العراق الاتحادية ٢٠٢١ .. نزيف مستمر *

د. سلطان جاسم النصراوي

لا يخفى على أحد إن الاقتصاد العراقي عانى ويعاني من أزمة مركبة وثلاثية (سياسية صحية اقتصادية)، وقد جاءت هذه الازمة المركبة بعدما تجاوز وبشق الانفس أزمة وصدمة مزدوجة هي (تنظيم داعش الإرهابي وانخفاض أسعار النفط منتصف ٢٠١٤-٢٠١٧) .

وقد جاءت حكومة السيد مصطفى الكاظمي لتحل بديلاً عن حكومة السيد عادل عبد المهدي المستقيلة، وقد أعلنت هذه الحكومة عن إن مهمتها الأساسية الانتقال بالبلد نحو انتخابات جديدة. الا انها تصدت لموضوع الإصلاح الاقتصادي وأعلنت عما أطلق على تسميتها « الورقة البيضاء للإصلاح الاقتصادي» والتي أثارت جدالات واسعة بين المختصين حول فحواها وما تضمنته من فقرات .

ومن ثم جاءت مسودة مشروع موازنة عام ٢٠٢١ والتي صوت عليها مجلس الوزراء بالإجماع، هذه الموازنة أطلقت الحكومة عليها أسم الموازنة الإصلاحية هي الأخرى أثارت جدلاً كبيراً وتسببت بموجة غضب عارمة بين المختصين بسبب افتقارها الى الكفاءة والهدر الكبير الذي يتنافى من مبدأ الإصلاح الاقتصادي .

أشرت الدائرة القانونية قسم التشريع التابع للأمانة العامة لمجلس الوزراء بمذكرتها الداخلية ذي العدد م د/ ق/٢/٢ بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٦ جملة من الملاحظات والمخالفات بلغت إحدى وثلاثون نقطة، ونركز هنا على أبرز هذه المخالفات والملاحظات التي تخص الجانب المالي والاقتصادي وهي :

النقطة ثالثاً: إذ تشير على إنه لم يجر الالتزام بقانون الإدارة المالية الاتحادية رقم ٦ لسنة ٢٠١٩ والذي أوجب في المادة ٣ منه آلية محددة لتقديم الموازنة تتمثل بإشراك وزارة التخطيط في إعداد الموازنة .

وهنا يبدو إن وزارة المالية قد صادرت حق وزارة التخطيط في إعداد الخطة الاستثمارية من خلال التخطيط للمشاريع الاستثمارية والتي هي من ضمن صلاحيات وزارة التخطيط.

النقطة ثالث عشر : بشأن حقوق والتزامات الإقليم

تضمنت هذه النقطة ٧ فقرات متعلقة بعلاقة المركز بالإقليم من الناحية الاقتصادية والمالية، إذ أشارت الفقرة ١ على إنه قد جرى إضافة عبارة (أجور الكلف التشغيلية لنقل النفط الخام المُصدر من الإقليم ونفط وحقول كركوك الى النفقات الحاكمة) ولا نعرف أسباب تلك الإضافة ...لا سيما إن الحكومة غير ملزمة بدفع أجور الكلف التشغيلية في أمور انفرد الإقليم بوضعها، وإن الإقليم غير ملزم بتسليم أكثر من ٢٥٠ ألف برميل في حين تسلم بقية المحافظات إيراداتها النفطية وغير النفطية كافة الى الحكومة الاتحادية، من جهة ثانية هناك تناقض في المشروع فتارةً تُعد رواتب البيشمركة من النفقات السيادية وتارةً أخرى تُدفع من موازنة الإقليم .

في حين اشارت الفقرة ٥ على إنه ألزمت المادة (١١/ثالثاً) من المشروع الحكومة بتسوية القروض والالتزامات المالية المترتبة على الإقليم من عام ٢٠١٤ الى عام ٢٠١٨ وهنا تشير الدائرة القانونية الى عدم وجود سند قانوني يسمح للإقليم بالاقتراض من الخارج لا سيما إن المادة ١١٠ من الدستور خصت السلطات الاتحادية التوقيع على الاتفاقيات.

النقطة سادس عشر: منح المشروع في المادة ١٥ منه صلاحية إضافة تخصيصات لإطفاء السلف للسنوات السابقة لغاية ٢٠٢٠/١٢/٣١ ولا تؤيد الدائرة القانونية ذلك، وتعتقد إن مثل هذا النص يشكل غطاءً قانونياً لتصرفات غير قانونية .

النقطة واحد وعشرون : والمتعلقة بتخفيضات المخصصات الممنوحة لمنتسبي دوائر الدولة، إذ جرى تخفيض مخصصات البعض كالخدمة الجامعية وغيرها ولم يجري تخفيض مخصصات أخرى مثل (قانون الخدمة الخارجية، قانون ديوان الرقابة المالية، قانون هيئة النزاهة، قانون مجلس القضاء الأعلى، كذلك لم تتطرق هذه المادة الى الحوافز والارباح التي يتقاضاها العاملون في الجهات الحكومية بضمنها وزارة المالية والنفط، كذلك لم يجري التطرق الى الحوافز التي يتقاضاها أصحاب الدرجات العليا في وزارة المالية نتيجة عضويتهم في مجالس الإدارة، وتقترح الدائرة القانونية إعادة النظر بالمادة ٢٢ من القانون .

والأمر المثير للاستغراب الى إنه وبالرغم من توضيح هذه الملاحظات والمخالفات المالية والقانونية إلا أن مجلس الوزراء صوت عليها بالإجماع وارسلها الى البرلمان كما هي بدون أي تصحيح او تعديل.

• الموازنة بلغة الارقام

قُدرت إيرادات الموازنة العامة بنحو ٩٣,١٥٩ تريليون دينار عراقي، منها ٧٣,٠١٠ تريليون إيرادات نفطية و٢٠,١٤٩ تريليون إيرادات غير نفطية، على أساس سعر برميل النفط ٤٢ دولار كمتوسط لعام ٢٠٢١ وبسعر صرف بلغ ١١٤٥ دينار لكل دولار وبمعدل تصدير بلغ ٣,٢٥ مليون بضمنها ٢٥٠ ألف برميل حصة إقليم كوردستان .

في حين بلغت النفقات العامة ١٦٤,٢٠٦ تريليون دينار منها ١٢٠,٥٥٧ تريليون نفقات تشغيلية، و١٤,٧٦١ تريليون دينار أقساط الدين الداخلي والخارجي ونحو ١ تريليون للبرامج الخاصة (بزيادة مقدارها ١٠٠٪ بالمقارنة مع عام ٢٠١٩)، في حين تم تخصيص مبلغ ٢٧,٧٥٥ تريليون للنفقات الرأسمالية و٥٠٠ مليار لاحتياطي الطوارئ، الى جانب ٢ تريليون لأعمار وتنمية مشاريع في المحافظات كافة .

في حين تم تخصيص مبلغ ١٦,٥ تريليون دينار (١٤٪ من النفقات) للمستلزمات السلعية، منها ١٣,٥ تريليون لقطاع الكهرباء و٣ تريليون توزع على باقي وزارت الدولة، في حين تم تخصيص مبلغ ٢,٩ تريليون للمستلزمات الخدمية، اما المنح والاعانات فقد خُصص لها مبلغ ١٨,٥ تريليون دينار (تقريباً ١٩,٨٪ من مجموع إيرادات الموازنة) .

إن مجموع مخصصات المستلزمات السلعية والخدمية والمنح والاعانات تبلغ نحو ٣٩ تريليون دينار وهي تمثل نحو ٦٥٪ من مجموع رواتب موظفي الدولة لعام ٢٠٢١ ونحو ٤١,٩٪ من مجموع الإيرادات العامة المُقدرة في مشروع الموازنة .

أما فيما يتعلق بالعجز المخطط فيبلغ نحو ٧١,٠٤٦ تريليون دينار (ما يقارب ٧٦٪ من الإيرادات و٤٣٪ من مجموع الانفاق) وفي حال استبعاد كافة المتأخرات والمديونية والقروض الأجنبية والمحلية، فإن فجوة التمويل سوف تبلغ نحو ٤٧,٨١٧ تريليون دينار (ما يقارب ٥٠٪ من الإيرادات المقدرة)، وهذا العجز يتم تمويله من اصدار حوالات خزينة واصدار سندات وطنية للجمهور، اصدار سندات وحوالات للمصارف الحكومية تُخصم لدى البنك المركزي، قروض من المصارف التجارية، اصدار سندات خارجية، الاقتراض من المؤسسات الدولية .

تضمنت الموازنة بيان لوزارة المالية يتكون من ١٨ صفحة تحدثت فيه عن مشروع قانون الموازنة وقد حمل هذا البيان جملة من التناقضات والاختلافات، وسنقوم باقتباس بعض الفقرات من هذا البيان، فقد ذكر البيان الى إنه (يجب على موازنة ٢٠٢١ معالجة عدد كبير من المشاكل الموروثة مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والوضع المالي وضمان الحفاظ على الخدمات كثير من المجتمع .

كما أشار الى إنه (قد لجئنا عند اعداد الموازنة الى وضع أسس واليات جديدة لزيادة الإيرادات العامة من خلال وضع نصوص يمكن من خلالها تعظيم هذه الإيرادات) ويقول البيان أيضاً (حاولنا قدر المستطاع إيجاد الحلول لتقليص النفقات الى أبعد حد ممكن مع استمرار تعاظم الطلبات باتجاه زيادة الانفاق من مؤسسات الدولة)، وأشار في مكان آخر الى إنه (على الحكومة الجديدة مواجهة حجم المشاكل الموروثة التي تواجه الاقتصاد العراقي على جميع المستويات على الرغم من إنها حكومة مهمتها الانتقال بالبلد نحو انتخابات جديدة. ويتساءل بيان الوزارة عن (ماهي الاعتبارات والقيود والافتراضات الرئيسة التي تقوم عليها موازنة عام ٢٠٢١؟؟؟ وتجيب على ذلك بالقول ((كان أهم قيد هو السيطرة على المالية العامة وإبقاء العجز في حدود معقولة؟ وهذا بالطبع أمر صعب بشكل كبير في بيئة الركود وتفشي الوباء وعادة ما تدعو الحاجة الى اتخاذ تدابير قوية لمواجه التقلبات الطارئة .

وفيما يتعلق بالإيرادات يقول البيان (من ناحية الإيرادات فمن غير المرجح ان يتضاءل اعتمادنا على عائدات النفط كمصدر رئيس للإيرادات الى حد كبير في الأجلين القصير

١٤

والمتوسط؟ مع ذلك بدأنا معالجة جدية لأوجه القصور في اداراتي الكمارك والضريبة، وسوف تستغرق هذه الإصلاحات بعض الوقت لإظهار النتائج، لكنها من المتوقع تعظيم الإيرادات في عام ٢٠٢١) .

أما بالنسبة للإنفاق فيشير البيان الى إنه (كانت المسألة الرئيسة هو الحاجة المُطلقة الى ترشيد فاتورة الرواتب والأجور والرواتب التقاعدية في القطاع العام) .

وفيما يخص أسعار الصرف يقول البيان أيضا (ان المستوى المناسب لسعر الصرف هو سؤال محير؟ ولكن وزارة المالية تعتقد لأسباب متعددة وبعد الدراسة والتحليل تقرر أن يكون في الوقت الحاضر ١٤٥٠ دينار لكل دولار، كما تعتقد ان سعر الصرف المعوم والمسيطر عليه هو أفضل الحلول في الوقت الحاضر كونهُ يخدم القطاعات الاقتصادية المختلفة حيث تأثرت القدرة التنافسية لاقتصادية للعراق تأثراً خطيراً بسبب المغالاة في انخفاض سعر الصرف وسوف يضع العراق في وضع يسمح له بإعادة التوازن الى اقتصاده على خلفية سعر أكثر تنافسية) .

من خلال هذه المقتطفات من بيان وزارة المالية يمكن ملاحظة الكثير من التناقضات فكيف يمكن لموازنة عمرها الزمني عام واحد معالجة كل المشاكل الموروثة والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي؟ وماهي الآليات والأسس الجديدة التي تم اعتمادها لزيادة إيرادات الدولة؟ فهل من خلال فرض الضرائب واستقطاع الرواتب يتم زيادة الإيرادات لبلد يعاني من عدم استقرار وارتفاع معدلات الفقر والبطالة وعالق في الهشاشة؟ أم من خلال وضع خطط استثمارية تزيد من نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في تمويل الموازنة، وتوفر المزيد من فرص العمل وتزيد مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد .

وكيف تكون هذه الموازنة موازنة إصلاحية وبداية للإصلاح الاقتصادي وهي تعاني من عجز غير ممول يتجاوز حاجز الـــ ٤٧ ترليون دينار، وكيف تكون هذه الموازنة موازنة إصلاحية وهي تخصص ما يقارب ٤١٪ من مجموع الإيرادات العامة للمستلزمات الخدمية والسلعية والبرامج الخاصة والمنح والاعانات، ومن ثم إذا كان هدف الحكومة هو الانتقال بالبلد الى انتخابات جديدة لماذا الإصرار على الإصلاح الاقتصادي.

أما بالنسبة لأسعار الصرف فقد صادرت وزارة المالية هنا حق السياسة النقدية والبنك المركزي (مثلما صادرت حق وزارة التخطيط) في صلاحية تحديد سعر صرف مناسب للوضع الاقتصادي للبلد؟ ومن ثم إين الدراسات التي توصلت الى إن سعر الصرف المناسب هو ١١٤٥ دينار لكل دولار، وهل إ خفض قيمة العملة يحقق تنافسية للاقتصاد العراقي إذا ما علمنا إن العراق لا يصدر سوى النفط، فكيف تتحقق الميزة التنافسية لبلد غير انتاجي .

ختاماً، إن هذه الموازنة هي ليست موازنة إصلاحية وهي استمرار لحالة الفشل والتخبط والهدر والنزيف الحاد للموارد المالية للبلد، وإن تخفيض سعر الصرف وتخفيض رواتب الموظفين وفرض الضرائب في ظل الظروف التي يمر بها البلد ليست العصا السحرية لحل مشاكله.

كما ان الإصلاح الاقتصادي هو حزمة متكاملة من السياسات والإجراءات تُنفذ على المدى المتوسط والطويل تستهدف جانبي العرض والطلب الكلي، وهي على نوعين يتمثل الأول في سياسات التثبيت والاستقرار وهي تسعى الى السيطرة على واحتواء العجز في الموازنة وخفض وترشيد الانفاق الاستهلاكي، وإعادة النظر في كافة أوجه الانفاق وتبني نظم لحماية الفقراء والفئات الهشة، والتركيز على الانفاق الاستثماري وهذا ما لم نجده في موازنة العراق الإصلاحية ، والثانية هي سياسات التكيف الهيكلي والتي تسعى الى تحقيق الاستخدام الأمثل والتوزيع للموارد الاقتصادية وهي سياسات ذات طابع قطاعي، ومن ادواتها تحرير سعر الصرف وإزالة القيود لتحسين القدرة التنافسية للبلد، ومن ثم تغير سعر الصرف هو اجراء يتم اتخاذه على الأمد الطويل وليس في الأمد القصير .

* مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية

العراق تايه بين حانة ومانة

كفاح محمود كريم

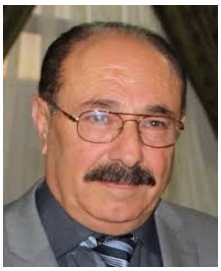

منذ انتخابات ٢٠٠٥ وانتاج اول مجلس نواب على الطريقة الغربية بنكهة قبلية قومية طائفية، والمؤسسة التشريعية العراقية ناقصة التكوين، حيث نص الدستور في مادته ٤٨ على ان البرلمان يتكون من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الاتحاد، ورغم الحاح القوى الكوردستانية ومنذ الدورة الاولى لمجلس النواب على اصدار قانون مجلس الاتحاد والمباشرة بعمله استكمالا قانونيا، الا ان الاطراف المهيمنة على مراكز القرار استخدمت اسلوب المماطلة بحجج واهية منذ ذلك الحين، على خلفية مشروع آخر لم يعلن لتلك القوى غايته استخدام بعض اليات الديمقراطية للوصول الى الهدف الاساسي في مركزة الدولة وتكثيف السلطات وحصرها بمكون واحد، وفي هذا السياق يرى كثير من المراقبين والقانونيين ومتخصصي الدستور، ان كل ماصدر من مجلس النواب يعتبر باطلا في ظل غياب مجلس الاتحاد، وهذا ما اجمع عليه اغلب فقهاء الدساتير في الدول العربية والاقليمية .

هذا السلوك في عدم تأسيس مجلس الاتحاد والمحكمة الدستورية يؤشر الى محاولة فرض نظام شمولي باستخدام هياكل ديمقراطية عرجاء كما في مجلس النواب والمحكمة الاتحادية التي لا تعتبر محكمة دستورية بل محكمة عادية اوكل اليها مهمة (الدستورية)، كما اوكل لمجلس النواب في تشريع قوانين منذ ٢٠٠٥ وحتى الان حسب مقاسات ما يسمى بالاغلبية، واخرهما قانون اخراج القوات الاجنبية وقانون الاقتراض الذي تسبب في تعقيد الوضع السياسي والعلاقة مع الاقليم بشكل خطير، وما يحصل الان في محاولة تحجيم الاقليم وصولا لفرض النظام المركزي الشمولي التي تتضح سماته اليوم، ومن خلال تفحص ما يجري منذ ٢٠٠٥ وحتى ظهور الميليشيات الولائية وتعملق نظام اللادولة بدأت الدولة بالانحسار التدريجي لصالح ما يسمى بالاغلبية السياسية لطائفة معينة مع ملحقاتها التي تمت صناعتها او تدجينها لصالح تلك الاغلبية، خاصة وان احتلال داعش وما ترتب بعدها من هيمنة تلك الميليشيات على معظم محافظات المكون السني، لم يبقِ امامها الى الجدار الكوردي وحصريا جدار مسعود بارزاني، الذي بقي صامدا رغم ما تفعله هذه الاغلبية التي امتدت اذرعها الى كافة مراكز القرار العسكري والامني والاقتصادي، ناهيك عن النفط بكل مراحله من البئر وحتى التصدير، والمعابر الحدودية ومعظم العصب الاقتصادي والمالي في البلاد .

ومن هنا ندرك تماما لماذا بقي البرلمان بجناح واحدة، والنفط والغاز بدون قانون والمادة ١٤٠ لم تطبق، وشركة سومو حكرا لأصحاب الاغلبية، ناهيك عن ٥٥ مادة دستورية وقانون متوقفة تماما أو مخترقة من قبل الذين يرفضون أي طلبات لتحويل محافظة او ثلاث محافظات الى اقليم، بل باشروا حربهم على الاقليم باجتياحهم للمناطق المشمولة بالمادة ١٤٠ باستخدام القوات المسلحة والميليشيات الطائفية في اكتوبر ٢٠١٧م، فارضين حصارا اقتصاديا كبيرا على الاقليم وقطع حصته لخمس سنوات متتالية وتخفيضها فيما بعد من ١٧ بالمئة الى أقل من ١٣بالمئة في محاولة لتحجيمه وزعزعة كيانه، مستغلة انخفاض اسعار البترول والازمة المالية الخانقة بسبب الوباء وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك اؤكد بان الانتخابات القادمة إن تحققت لن تختلف عن سابقاتها الا بجديد اخطر وهو هيمنة التيارات المتشددة في البيت الشيعي السياسي وتحويل مجلس النواب الى سلطة تشريعية تنفيذية مركزية، مع وجود حكومة ضعيفة مُسيرة، ومؤسسة عسكرية اضعف، يقابلهم نظام اللادولة ومؤسساته الميليشياوية التي احتوت معظم المؤسسة الامنية وتشكيلاتها على غرار التجربة الايرانية وربيباتها في لبنان واليمن .

– مثل شعبي مفاده ان رجلا تزوج بامرأتين الأولى صغيرة اسمها حانة والثانية كبيرة اسمها مانة والشيب لعب برأسها، فكان كلما دخل الى حجرة حانة تنظر الى لحيته وتنزع منها كل شعرة بيضاء وتقول يصعب علي أن أرى شعرا شائبا بهذه اللحية الجميلة، ثم يذهب الى حجرة مانة فتمسك لحيته وتنزع منها الشعر الأسود وهي تقول له يغيضني أن أرى شعرا اسود بلحيتك وأنت رجل كبير السن والقدر، ودام هذا الحال على هذا المنوال الى ان فقد لحيته تماما، فرأى بها نقصا وقال: بين حانة ومانة ضاعت لحانا !

التعليم الزائف في العراق

د. محمد الربيعي

يلعب التعليم دورا حاسما في تنمية الفرد، وبالتالي المجتمع بأكمله. وعلى الرغم من أن تاريخ نظام التعليم العراقي يتضمن بعض الأمثلة الإيجابية التي يمكن الافتخار بها، إلا أنه في الوقت الحاضر يعاني من ازمة حادة على الصعيدين المدرسي والجامعي ويتلقى انتقادات واسعة فلا يمكن إنكار حقيقة أننا بدأنا بالتأخر منذ عدة عقود حتى الآن .

وفي حين أن جزء كبير من مناطق العراق تشكو من انعدام المدارس او من الأبنية الطينية وخلوها من المرافق الضرورية، فإن الغالبية من الطلبة المتفتحين ذهنيا ومن الذين تمكنوا من تحقيق مستوى عالي من التعليم هجروا الوطن بحثا عن حياة أفضل وفرص عمل لا تتوفر في الداخل. ومن الواضح ان الحكومة لا تولي اهتماما مقبولا للتعليم، ولا تبذل جهودا كافية لضمان تعليم كل طفل في العراق كحق أساسي. ولا زالت الإجراءات التي تقوم بها الحكومة هي إجراءات فاشلة ونتيجة لذلك، فإن معدل معرفة القراءة والكتابة يزداد نسبة مقارنة بدول المنطقة، والظاهر هو وجود اختناقات عسيرة في العملية التربوية معظمها تعود الى اعتماد التعليم الزائف كأسلوب ومنهج مميز له فلسفته وأهدافه وطرقة «التربوية»، وما ساعد على ترسيخ دعائم هذا النوع من التعليم هو انتشار الفساد، وجهل القيادات السياسية.

السؤال الملح هو لماذا يتجه تعليمنا نحو الهاوية؟

مشاكل نظام التعليم الزائف

الاعتماد على درجات الامتحان

في بلدنا، نقيس الموهبة حسب درجات الطلاب. ليس من غير المألوف اعتبار الطالب الذي يحصل على أكثر من ٩٠٪ من الدرجات على أنه «لامع» في حين أن أولئك الذين يحصلون على درجات متوسطة يعتبرون ضعيفين ليس لديهم مستقبل ملموس. ولا يزال شكل المناهج التي صممت في بدايات القرن الماضي ساريا الآن دون العديد من التغيرات والتعديلات التي حصلت في العالم حيث يتم التركيز بشكل كبير على الحصول على درجات جيدة بدلاً من تحقيق التنمية الشاملة للفرد. المدرسة والجامعة في مجتمع اليوم تكسب الطالب «ثقافة سطحية»، لانهما يوليان أهمية كبرى للتلقين كطريقة في التدريس، وبهذا يقيم الامتحان قابلية اجترار المعلومات .

انعدام الاهتمام بالتعليم العملي

التعليم بمعظمه تعليم نظري مع مجال ضئيل للتعليم العملي، والبحث من جانب الطلبة. لا توجد مساحة للتعلم والتفكير الإبداعي، والطلاب ملزمون دائما بمنهج معين ولا يتم تشجيعهم على طرح الأسئلة والتجريب وتنمية المهارات. منهجية التدريس لدينا رتيبة للغاية وهناك انعدام كامل للمرونة، ويمنع الخروج عن مفردات المنهج. يخضع الطلاب في الغالب لساعات طويلة من المحاضرات حيث يكون محصلة التعلم الذي يحصلون عليه موضع شك كبير. ولا يسمح اي أسلوب للتدريس يثير اهتمام الطالب خارج الصف لمتابعة موضوع الدرس بطريقة مختلفة .

الدراسة مملة

نتائج نهاية العام وامتحانات البكلوريا في مجال التعليم العراقي لها أهمية قصوى، وقد يؤدي عدم الحصول على معدلات عالية إلى تعريض الطلاب لسلسلة من الخذلان والإذلال وفقدان الثقة. لا تحظى الأنشطة الرياضية والفنية والحرفية والأنشطة اللاصفية باحترام كبير من قبل المجتمع وأولياء الأمور والمؤسسات التربوية، تُعطى الموضوعات الأكاديمية أهمية كبيرة لدرجة أن المعلمين غالبا ما يُنظر إليهم وهم يستغلون الفترات المخصصة للرياضة والأنشطة الأخرى خارج المنهج الدراسي لإنهاء المنهج الدراسي الخاص بهم، يجب هنا أن يكون هناك فهم أساسي لعملية التعلم ذاتها، التعلم هو عملية إبداعية، من المتوقع أن يفكر الفرد ويتفاعل ويتصرف، ويعالج المعلومات بمزيج من الاستنتاجات الإبداعية والعملية. يجب تحويل الوزن بالكامل إلى التعلم وليس مجرد للحصول على درجات عالية في الامتحان. يجب أن يتحقق ذلك من قبل المدرسة والعائلة على حد سواء .

عدم الاهتمام بالفرد

الهدف من التعليم هو تثقيف الطلاب وتمكينهم من تحقيق النجاح المنشود في حياتهم. لا يرغب كل طفل في أن يصبح طبيبا او محاميا او مهندسا عندما يكبر، فقد يرغب في أن يصبح شاعراً، أو مغنياً، أو رياضياً، أو تاجرا. تكمن المشكلة في نظامنا التعليمي الحالي في أن جميع هؤلاء الطلاب سيتعين عليهم دراسة نفس الموضوعات، والقيام بنفس طريقة التعليم على الرغم من أن العديد من المواد التي يتم تدريسها لن تكون ذات صلة بهم بعد بضع سنوات. بالطبع، القراءة والكتابة الأساسية ضرورية، لكن جعلهم يدرسون نفس الموضوعات لمدة ١٠ سنوات طويلة، وبعدها لن يتمكنوا حتى من اختيار مجال التخصص فهذا يعتبر قسمة ضيزي .

التعليم ينبذ الابداع

نظامنا التربوي يعتمد على معايير مقيدة للمواضيع المدرسية. لا يوجد تركيز متساوٍ على الموضوعات العلمية واللغوية والاجتماعية، ومنهج التربية الإسلامية يتجاوز حدود مفرداته ليشمل اللغة العربية والاجتماعيات والتاريخ، في الواقع، لا توجد مواد إبداعية إلى جانب الرياضيات والعلوم وإضافتها سيكون مزيجا رائعا، ويساعد الطالب على فهم الصورة الأكبر في المدرسة، النظام التربوي يغلق عقل الطالب بدل ان يفتحه على العالم بسبب ضعف تدريس اللغات ، لا تتكلف المدرسة ولا حتى الجامعة ببناء شخصية متكاملة للشاب العراقي والتي تتطلب الانفتاح على ثقافات وحضارات العالم، وهذا بدوره يتطلب تمكين الطالب من التحدث والمواصلة بلغة اجنبية بطلاقة .

سوء منهجية التدريس

المنهج هو ما يحتاج إلى تغيير، ويتطلب ايضا تغيير كامل لطرق التدريس على صعيد المدرسة والجامعة. طرق التدريس لدينا قديمة. ما زلنا نستخدم السبورة والطباشير كأسلوب التدريس الوحيد. على الرغم من وجود موجة من التبديل إلى وضع التعلم الإلكتروني كاستخدام التقنيات الرقمية كالباوربوينت، إلا أن ذلك يحدث بنسبة صغيرة جدا. ليس فقط طريقة

التدريس لدينا غير فعالة، ولكن أيضا المعلمين والمدرسين. يجب أن تتخذ المدرسة والجامعة تدابير لتزويدهم بمهارات أساليب التدريس الحديثة بالإضافة إلى تكييفهم مع التعلم الإلكتروني السريع. التعلم الإلكتروني هو عملية تعلم إبداعية، ولكن فقط مع وجود معلم جيد ودعم مؤسساتي. إذا تمكنا من الجمع بين معلم جيد ومنهجية تعلم حديثة، ودعم وزاري ومؤسساتي، فيمكننا جني العجائب منها .

انعدام المعرفة الوظيفية ومعرفة السوق

إذا استطعنا النظر فيما يقرب من عقدين من المنهج الدراسي من أي مرحلة دراسية، فيمكننا بسهولة أن نستنتج أنه كانت هناك تغييرات طفيفة في المنهج الدراسي لكنها لم تكن تستجيب لحاجة المجتمع والسوق. الشيء المهم الذي يفتقر إليه نظام التعليم في العراق هو معرفة حاجة السوق والوظائف التي يحتاجها المجتمع. بعبارات بسيطة، الطالب يعلم كيف يشرح عملية معينة، ولكنه لا يعرف أبدا كيفية القيام بها. لا تحتوي المناهج على أي أساسيات حول كيفية عمل السوق وكيفية إدارة الاقتصاد. يجب توفير تعليم عمليات السوق الأساسية للطلاب على الأقل من المستوى الثانوي حتى يكون لديهم فهم أوسع للاقتصاد وتسير الاعمال .

الخلاصة

يجب أن يكون التعليم الحقيقي متاحا للجميع، ولكن يجب أن يكون التطوير الشامل جزءً من المنهج أيضا. إن الحاجة الآن هي تطوير نظام لا يُجبر الأطفال فيه على أن يكونوا نماذج ببغائية بأسلوب التعليم الزائف. لنسمح لهم بأن يكونوا فضوليين (حب الاستطلاع)، ولنشجعهم على طرح الأسئلة، وتناول الموضوعات التي يهتمون بها حقا في وقت مبكر من حياتهم. يمكن أن تلعب التكنولوجيا دورا حيويا في عملية التعلم. مع ظهور الوسائل السمعية والبصرية واللوحات الذكية والمحتوى عبر الإنترنت والصفوف الدراسية المدمجة، يبدو أن المهمة أصبحت أسهل طالما توفرت الإرادة وقضي على الفساد. يتمتع الطلاب في الوقت الحاضر بوسائل للتعلم عبر الطرق التفاعلية أكثر من أي وقت مضى. لقد حان الوقت لبدء الاستثمار في أساليب أكثر حداثة للتعليم والتعلم. على المدرسة والجامعة ان تضطلع بأدوارها في بناء الانسان العراقي ولتحقيق هذا الهدف تحتاج للعمل معا جنبا إلى جنب مع المعلمين والمدرسين وأولياء الأمور للبدء بتنفيذ برامج تربوية لإعداد افراد للحياة وعناصر أساسية للتقدم والتغيير الاجتماعي والاقتصادي. خطوتان ايجابيتان قد يؤدي انتهاجهما الى تسهيل هذه المهمة ألا وهما القضاء على الفساد أولاً، وثم الاستثمار في التعليم بالنظر الى حقيقة ان العراق يقع في قمة البلدان الفاسدة، وقمة البلدان في تدهور التعليم .

عدم التصدي للسلبيات يؤدي إلى إفشال العملية الانتخابية

فلاح أمين الرهيمي

إن أية ظاهرة في الوجود تكمن وراء ظهورها أسباب وعوامل إما أن تكون إيجابية أو سلبية فإذا كانت إيجابية تصبح قاعدة يستفاد منها في تجارب وعمليات أخرى ويسترشد بها - أما إذا كانت سلبية يجب التصدي لها ومعالجتها لأن إهمالها تشجع القائمين بها وبمرور الوقت تصبح مرض عضال لا يمكن علاجه والخلاص منه إلا من خلال استئصاله من جسم الإنسان والشفاء منه .

إن السلطة التنفيذية هي التي تمتلك الوسائل القانونية والقوة في التصدي للسلبيات التي أفرزتها بيئة وطبيعة نظام حكم استمر سبعة عشر عاماً وكما يبدو إن الدولة التي تمتلك القانون والقوة، مترددة بالتصدي لتلك السلبيات فهي بذلك تنحرف عن مشروعها الإصلاحي الذي جاءت من أجله وهذا يعني أنها تراوح في مكانها بين مشروعها الإصلاحي ومصلحة الشعب وقوى الأحزاب السياسية بينما المفروض بها الانحياز والاعتماد على جماهيرية الشعب في التحولات الإصلاحية الذي يصب في مصلحة العراق وطن وشعب وفي نفس الوقت يعزز سلطة الدولة وهيبتها واحترامها كما أن العراق إذا رتب أوراقه وفرض سلطة الدولة والقانون من المحتمل أن تغير الدول الأوربية وأمريكا أجندتها تجاه العراق .

إن الحكومة الانتقالية الحالية قد وضعت الانتخابات المبكرة المهمة المركزية في نشاطها بينما نلاحظ وجود أجندات تستهدف المرشحين والأماكن الانتخابية والدولة لم تتصرف بمستوى الفعل مما يؤدي إلى تشجيع الأجندات في التمادي بغيّها الذي يرمي إلى فشل العملية الانتخابية وهذا يعني سكوت الدولة وعدم معالجتها ستؤثر على رغبات واندفاع المواطنين نحو العملية الانتخابية التي تستند على البطاقة البايومترية. إن الدولة وجدت كمؤسسة خدمية للشعب ولذلك ليس من الصحيح والواقع أن يصبح للدولة دور حيادي بين مصالح الشعب وخصومه السياسيين والمساومة على مصالحه والتنازل عن حقوقه .

إن الانتخابات القادمة ستكون حد فاصل بين الشعب وتطلعاته نحو التغيير والمستقبل الأفضل وبين من يقف ويعرقل أماني وطموح الشعب نحو التغيير وهو الهدف الذي تلتقي فيه مصالح الشعب مع طموح الدولة مما يعني أن فشل تحقيق مصالح وطموح الشعب في التغيير يعني فشل الدولة في مشروعها الذي تسعى إليه ولذلك حينما يكون موقف الدولة غير منسجم وغير منحاز للشعب ينعكس سلبياً على مشروع الدولة في التغيير من خلال الانتخابات القادمة .

وحينما ننظر إلى مساعي الدولة نحو التغيير لا نلمس من خلال التصرف والسلوك على الصعيد العملي نهجاً أو إنجازاً يستوحي هذا التوجه مما يجعل الدولة على المحك بين وعودها وتطلعات الشعب نحو التغيير. إن صمت الدولة وسكوتها عما تقوم به عناصر مسلحة خارج القانون سوف يشجع تلك القوى إلى التحدي والمزيد في أعمالها في خرق القانون وهيبة الدولة إضافة من تأثيراته على الشعب ومعنوياته والشعب مقبل على الانتخابات القادمة .

الناشط رائد الدعمي يروي تفاصيل عملية خطفه

الحرة - دبي

تحدث الناشط العراقي رائد الدعمي ، عضو تنسيقيات تظاهرة محافظة كربلاء، عن تفاصيل عملية الخطف والتعذيب الذي تعرض لهما، مؤكدا أن ذلك لن يخيفه.

وعَثر ناشطون على الدعمي يوم أمس في المقبرة مكبلا، معصوب العينين، وعلى جسده آثار تعذيب .

وفي حديث لقناة «الحرة» شرح الدعمي تفاصيل ما حدث معه، مستذكرا لحظة اختطافه من مكان عمله في منطقة الحر - كربلاء، وقال: «تفاجأت بدخول سيارة حكومية من نوع نيسان، لينزل منها ٤ أشخاص مسلحين ويقتادوني إلى جهة مجهولة» .

وتابع الدعمي: «توجهوا إلى مكان مهجور، وأنا معصوب العينين، وبعد التحقيق معي ذهبوا إلى مقبرة كربلاء حيث سمعت صوت القرءان الذي يتم بثه هناك» .

وشبه العملية التي تعرضها لها، بما كان يحصل مع ضحايا داعش، وخصوصا لجهة إنزال الشخص من السيارة ووضعه على الأرض قبل إطلاق النار على رأسه .

وخلال حديثه اعتذر الدعمي من المشاهدين، قائلا: «اعذروني ولكنني أجد صعوبة في الحديث بسبب الإصابات والكسور في جسدي».وعن التحقيق الذي خضع له، كشف أنه تركز على مشاركته في إحياء ذكرى قتلى تظاهرات ساحة الصدرين في مدينة النجف .

ووجه رسالتين الأولى إلى من أسماهم «الجمهور التشريني»، قائلا: «لا أحد يستطيع إسكات تشرين، لأن حاجز الصوت انكسر»، والثانية إلى السيد مقتدى الصدر، قائلاً : «المعلومات التي تصلك كاذبة، وما يوصله البعض لك يشوه سمعة تيارك» .

وتابع أنه من خلال مراجعة تسجيلات كاميرات المراقبة في مرآب السيارات تمكن من التعرف على الخاطفين، وأكد أنه سيتقدم بدعوى ضدهم للجهات القضائية والأمنية .

واستهداف الناشطين مشهد يتكرر باستمرار في العراق، في ظل الحراك الذي تشهده البلاد منذ أكثر من عام، احتجاجا على النفوذ الإيراني واستشراء الفساد في مؤسسات الدولة .

واتهم الناشط سيف العراقي من وصفهم بـ «الخفافيش» بالمسؤولية عن اختطاف الدعمي وتعذيبه ، وتهديده بالقتل، حسب قوله .

وأثارت حادثة اختطاف الدعمي وتعذيبه موجة غضب عارمة على مواقع التواصل الاجتماعي في العراق .

وحملت تنسيقية كربلاء للحراك الشعبي الأجهزة الأمنية المسؤولية عن اختطاف الدعمي، وقالت في بيان، إن تلك القوات «لا تجيد سوى دور المتفرج دائما، ونلزمها بالكشف عن الخاطفين فورا .. وسيكون لنا موقف اتجاه هذه الانتهاكات» .

الدولة والمتقاعدون

نغم عبدالله

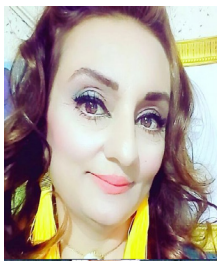

المتقاعدون هذه الشريحة التي أفنت عمرها في خدمة البلد فترة جيل كامل، هي اليوم بين النكران والفتات تسعى حثيثة لرفض الاول ومحاولة التمسك بالثاني للبقاء على قيد الحياة قدر المستطاع، دفاعا عن وجودها والصمود امام التهميش والنكران، لعقود أفنتها من اجل العراق والسعي المتواصل الدؤوب بلا كلل لتأمين أسر وتقويم مجتمع امن لاجل بناء الوطن بناء سليما، بروابطه وبنيته المجتمعية التي تعتمد مبدأ التكافل الاجتماعي اساسا لديمومتها، في ظل غياب الالتزام المؤسساتي ونظام التكفل والتأمين الحكومي، لأفراد المجتمع مما يحمل المواطن عبء الالتزام بالتكفل البديل ويثقله بمسؤولية لأفراد آخرين، هم اسرته ويبقى يدور في ساقية هذه المسؤولية والايفاء بها طوال حياته، وما تتطلبه من انكار الاعز وهي الذات التي لها الحق قبل الاخر في التمتع بفرص الحياة وايجابياتها وولوج مجالاتها الايجابية المتنوعة، الا أن ذلك يبقى محكوما وهذه الحال بايقاف التنفيذ الارادي والاختياري، رغم عدم وجود الخيار وعدم توفر فرصة الاختيار وفاء للالتزام وقياما بالمهمة بأكملها وكامل اجزائها حتى الجزء المنوط بالدولة ومؤسساتها .

وهنا يصبح الحمل عبئا مثقلا غير منصف عسير الحمل مكتوم اليسر، ورغم ذلك لا يمكن غير الاستمرار والمواصلة، فبكل المقاييس والاديان والاعراف والمبادئ، لايمكن افلات الايدي المعلقة بالكف، حتى تقف على قدميها على ارض صلبة، حيث يكون الثمن قد اصبح باهظا من سني عمر، لن تعود والا فإن الافلات يعني انفلات الامور والانفلات للمجتمع وامنه واستقراره ووجود مهدد .

ابعد كل هذا الوفاء يكون التهميش والانكار هو المقابل السخي بدل التوقير والتقدير، بدلا من ان يكون مقابلا مجزيا وتعويضا لنهاية خدمة تحفظ ماء الوجه، وتصون الكرامة لما تبقى لهذه الشريحة من عمر يؤمن احتياجاتها واهمها الصحية في غلاء القطاع الصحي الخاص وسلبياته وقصوره في القطاع الحكومي، بعد كل ماتعرضت له على مدى سنين العمر والتعب، الا أن ما يحصل هو العكس، حتى طالت الاستقطاعات المصرفية ادنى الرواتب وشملت التي ادنى من ٤٧٥ التي لاتفي بمتطلبات المتقاعد البسيطة او تؤمن احتياجاته، بعد عقود من الوفاء للوطن وعلى العكس مما جاء في تصريحات البرلمانيين والمسؤولين في ان الاستقطاع لن يمس الرواتب البسيطة، وسيقتصر على الرواتب العالية بدءا من ٧٥٠ فما فوق، الا ان ذلك لم يكن ضمن خطة التنفيذ المصرفي وحبلها المدلى على الغارب.

تتمة المقال الافتتاحي ..

محنة الكاظمي ..

تتحدد محنة السيد الكاظمي بأنه لم يستطع تحقيق أهم ثلاثة مطالب : محاكمة الفاسدين، كشف قتلة المتظاهرين، وحصر السلاح بيد الدولة .

ففيما يخص حيتان الفساد، فان الفساد بدأ في الولاية الأولى لحكم المالكي (٢٠٠٦) واستفحل في ولايته الثانية ليحتل العراق المرتبة الثالثة في قائمة الدول الاكثر فسادا في العالم بحسب منظمة الشفافية العالمية.وان المالكي اعترف علنا بأن لديه ملفات للفساد لو كشفها لانقلب عاليها سافلها وسكت عنها مع انها تعدّ في الشرع الأسلامي (خيانة ذمّة) ، وكانت حكومته في ولايته الثانية أفسد حكومة في تاريخ العراق ، نجم عنها أن شيوع الفساد لم يسقط فقط هيبة الدولة بل اسقط قيما اخلاقية ودينية اوجزها المتظاهرون بأهزوجتهم (باسم الدين باكونه الحرامية، نواب الشعب كلهم حرامية)، وتحول الفساد في زمنه من فعل كان يعدّ خزيا الى شطارة ، وبح صوت المرجعية من مطالبتها بمحاكمة حيتان الفساد، وتراجع حيدر العبادي الذي تعهد بمحاكمة الفاسدين مبررا ذلك بأن الفساد صار مافيا تشكل خطرا على من يستدهدف حيتانه .

ومع ذلك فان الكاظمي بدأ في (١٠ ايلول ٢٠٢٠) باصدار قائمة باسماء ستة وزراء سابقين ، ومدراء عامين، ورئيس هيئة التقاعد العامة السابق ، ورئيس هيئة دينية ، وآخرين ، تسارعت بعد خمسة أيام لتشمل اكثر من خمسين مسؤولا كبيرا ومصرفيين ورجال اعمال .. قام جهازمكافحة الارهاب بتنفيذ القرارات الصادرة عن اللجنة التي شكلها لمكافحة الفساد ، ليشرع بتنفيذ استراتيجته في البدء بمحاسبة الخط الثاني من الفاسدين وما دونهم بما يمهد سياسيا واجتماعيا وسيكولوجيا الوصول الى (الحيتان).ومع ان الشارع العراقي بارك هذه الخطوة الشجاعة ، لكن الكاظمي راجع نفسه والتقط العبرة ممن سبقوه .. فتوقف .

وفيما يخص الكشف عن قتلة المتظاهرين، فبحكم معرفتي به ايام كان رئيس جهاز المخابرات ، فانه استطاع أن يكشف عددا منها وحرر مختطفين ، وانه متعاطف مع عوائل المخطوفين ، بدليل اننا حين قدمنا مذكرة تطالب باطلاق سراح توفيق التميمي ومازن لطيف ، التقى عائلة التميمي ووعدها بالعثور عليه واطلاق سراحه.. ولم يستطع .

وفيما يخص محاسبة قتلة المتظاهرين، فأن منهج الكاظمي هو ان يكون القرار الفصل فيها للقضاء ، غير ان الشارع العراقي يرى ان الكاظمي يخشى الكشف عن القتلة لتورط قيادات احزاب السلطة وفصائل مسلحة لها نفوذ سياسي وعسكري متهمة بقتل اكثر من ٥٧٤ شهيداً .

رهان الكاظمي

تمتاز شخصية الكاظمي بثلاث صفات : ليس عدوانيا، يعتمد على القضاء في حسم القضايا الجرمية ، وأنه يميل الى ان يكون التغيير سلمياً .. فضلا عن نشاطه وتواضعه ، ولهذه الأسباب فانه وضع رهانه على انتخابات (٢١/١٠/١٠)، وانطلاقا من تصريحه في (٢١/١٢/٢٨) بأن « العراق على مفترق طرق ولن نسمح ابدا بتهديد الأمن والأنتخابات» ، وتوكيد احدث لمجلس الوزراء في (٢ شباط ٢٠٢١) يدعو الجهات المعنية لأتخاذ كل الأجراءات لأنجاح الأنتخابات، فأن دلالاتها تعني انه (ناوي) فعلا على تحقيق رهانه ، فان جرت الانتخابات في تشرين ونجح في تأمين أجواء يستطيع فيها المواطن انتخاب من يشاء ، عندها ستكون بداية التغيير حتمية، وسيكون المجال القانوني والسياسي والدعم الشعبي مهيئة له ليفي بتحقيق ما لم يستطعه، وعندها سيكون بنظر العراقيين بطلا حكيماً ، وأن لم يستطع، عندها سيرى العراقيون أن نتائج هذا الاستطلاع قد صدقت في وصفه .. وهذا ما لا نتمناه له وللعراقيين .

ما الذي يميِّز بايدن عن ترامب ؟

حميد الكفائي

على الرغم من الاختلاف الواضح في شكل السياسات التي يتبعها الرئيس الأميركي الجديد، جو بايدن، عن سياسات سلفه، دونالد ترامب، إلا أن جوهرها يهدف دون شك إلى خدمة المصالح الأميركية .

ولكن وفق رؤى ومعالجات مختلفة. ففي الوقت الذي لجأ فيه ترامب إلى التهديد واستعراض القوة العسكرية والاقتصادية، وهذا ضروري أحيانا مع البلدان المارقة، استخدم بايدن سلاح الدبلوماسية المسنود اقتصاديا وعسكريا ، فالجميع يعرف قدرات الولايات المتحدة الاقتصادية والمالية والعسكرية والعلمية، ولا داعي لاستعراضها في كل مناسبة .

الاتصال الأول للرئيس بايدن كان برئيس وزراء كندا، الجارة الشمالية لبلاده، جستن ترودو، للتأكيد على الشراكة بين دول قارة أمريكا الشمالية، وكيفية مواجهة التهديد الذي يمثله فيروس كوفيد ١٩ للقارة التي تضم بلديهما إلى جانب المكسيك. وبين قراراته الأولى قرار وقف بناء الجدار العازل بين بلاده وجارته الجنوبية، المكسيك، واللجوء إلى حلول أقل حدة لوقف الهجرة غير الشرعية للمكسيكيين إلى الولايات المتحدة .

ولم يحُد وزير الخارجية الجديد، أنتوني بلينكن، عن هذا النهج، فكان أول اتصال رسمي له بعد تأكيده وزيرا للخارجية في الكونغرس، بوزير الخارجية الكندي، مارك غرانيو، مؤكدا على العلاقة الوثيقة بين البلدين الجارين .

وفي اليوم نفسه اتصل بلنكن بوزراء خارجية كل من المكسيك وكوريا الجنوبية واليابان، مؤكدا على وثاقة العلاقة بين بلاده وهذه الدول، وضرورة التعاون بينها لتذليل المشاكل القائمة. لم يهمل بلنكن في محادثاته الأولية مع نظيريه، الكوري الجنوبي والياباني، المشكلة القائمة مع كوريا الشمالية وبرنامجها النووي الذي يهدد جيرانها، وهم حلفاء استراتيجيون للولايات المتحدة، مطمئنا إياهم بأن سياسة الإدارة الجديدة تقوم على تعزيز العلاقة مع الحلفاء.

وكانت الدول الأربع قد تضررت من سياسات الرئيس السابق ، الذي فرض تعرفات جمركية على صادرات كل من المكسيك وكندا إلى الولايات المتحدة، بينما ألغى مناورات عسكرية مشتركة مع كوريا الجنوبية، التي كانت تهدف إلى التأكيد على العلاقة الوثيقة بين البلدين، واصطدم بشدة مع الحكومة اليابانية حول السياسة التجارية، وانسحب من اتفاق «شراكة المحيط الهادئ»، على الرغم من حاجة الولايات المتحدة لتوثيق العلاقة مع البلدين الآسيويين، خصوصا في فترة تدهور العلاقة مع جارتهما الصين. لم تُرَق سياسة «أمريكا أولا» التي اتبعها ترامب، لليابان، فأي اتفاق ضمن هذا المبدأ الشعبوي يعني أن مصلحة اليابان تأتي ثانيا، وهذا غير مقبول لليابان، خصوصا وأن البلدين متحالفان استراتيجيا وعسكريا، إذ تضم اليابان قواعد عسكرية أمريكية، وهناك اتفاقية الحماية النووية الأمريكية لليابان. مع ذلك، وافقت اليابان مضطرة على اتفاق ثنائي بديل لاتفاقية «شراكة المحيط الهادئ» المتعددة الأطراف، كي تتجنب فرض تعرفات على صادراتها من السيارات إلى الولايات المتحدة، تحت ذريعة «ضمان الأمن القومي الأمريكي». لكنها سعت في الوقت نفسه لتعزيز علاقاتها مع المجاميع الاقتصادية الأخرى، كالاتحاد الأوروبي، الذي أبرمت معه اتفاق «الشراكة الاقتصادية الأوروبية اليابانية» .

من أوجه الخلاف الحادة بين الرئيسين بايدن وترامب هو الموقف من روسيا، فقد كان ترامب وديا مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، الذي يتهمه كثيرون بأنه تدخل في الانتخابات الأمريكية لعام ٢٠١٦ التي جاءت بدونالد ترامب إلى السلطة. لم يصطدم ترامب بالسياسة الروسية كثيرا، بل إنه أباح لوزير الخارجية الروسي سرا من الأسرار الأمنية الأمريكية أثناء لقائه به في البيت الأبيض، بينما كان بايدن ينتقد موقف ترامب من روسيا بشدة، ما جعل الرئيس الروسي يتأخر في تهنئة بايدن على فوزه في الانتخابات .

ومن غرائب السياسة الأميركية هذه الأيام أن بايدن منع الأجهزة الرسمية الأمريكية من تزويد الرئيس ترامب بالمعلومات الأمنية، وهو عرف متبع في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، لأن الرئيس السابق يمارس دورا عاما، وفي السياسة الخارجية تحديدا، إن أراد ذلك، كما فعل الرئيس الأسبق جيمي كارتر طوال أربعين عاما بعد مغادرته الرئاسة عام ١٩٨٠. وقد علل بايدن منعه المعلومات الامنية عن ترامب بالقول إنه لن يحتاجها، وقد يسيء استخدامها. وقد اتفق وزيرا الدفاع السابقان، وليام كوهين وليون بانيتا، مع الرئيس بايدن في أن ترامب لايمكن إئتمانه على الأسرار الأمريكية، متعللين بإباحته سرا لوزير الخارجية الروسي، وكذلك اشتراكه بالمعلومات مع أفراد عائلته الذين لديهم أعمال تجارية خاصة .

إلا أن موقف بايدن من روسيا تغير بعد تسلمه الرئاسة، ما يعني أنه مستعد لإبرام الصفقات التي تتطلبها العلاقات الدولية. فقد اتصل هاتفيا بالرئيس الروسي بعد تنصيبه بخمسة أيام، ولا غرابة في ذلك فالعلاقة بين البلدين، رغم أنها مبنية على التنافس على الهيمنة والنفوذ، إلا أن هناك ضوابط تحكمها، فهناك «معاهدة الحد من التسلح الاستراتيجي» المعقودة بين البلدين، المعروفة اختصارا بـ (ستارت)، التي تُجدَّد كل خمس سنوات والتي يحل موعد تجديدها قريبا. وقد أعلن الطرفان عن نيتهما تجديد المعاهدة لخمس سنوات أخرى .

هناك خلافات كثيرة بين الطرفين، لكن الولايات المتحدة، المتنافسة بشدة مع الصين حاليا، تحتاج لأن تحيِّد موقف روسيا تجاهها، كما تحتاج أيضا لأن تبعد خطر التنافس العسكري الروسي مع حلف الناتو. كما أن العلاقات الجيدة مع روسيا قد تساهم في التوصل إلى حل للمشكلة الأوكرانية المستعرة منذ عام ٢٠١٤ والتي كلفت ما يقارب الخمسين ألف ضحية بين قتيل وجريح .

كانت أوكرانيا الدولة الثانية من حيث عدد السكان والقوة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي السابق، وكانت تحتضن جزءا من الترسانة النووية السوفيتية. لكن أوكرانيا أعلنت استقلالها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وبسبب طبيعتها السكانية والثقافية المتنوعة، نشبت فيها خلافات سياسية وثقافية، خصوصا وأن قسما من سكانها يتحدثون اللغة الروسية ويفضلون التقارب مع روسيا، لكن السكان الأوكرانيين يفضلون التقارب مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ما دفع روسيا لأن تحتل شبه جزيرة القرم، التابعة لأوكرانيا منذ الحرب العالمية الثانية، وتشجع أجزاءً من أوكرانيا (دونباس مثلا) على الانفصال، وتقدم دعما للانفصاليين، ما ساهم في تأجيج الاقتتال وزيادة حدته. لذلك أصبحت أوكرانيا من القضايا الشائكة في العلاقات بين روسيا والبلدان الغربية بقيادة الولايات المتحدة .

لا يستطيع بايدن أن يطرح كل المشاكل العالقة مع روسيا في اتصاله الأول، ولابد من عقد قمة روسية أميركية قريبا، لكن القضية الأهم هي بالتأكيد تجديد اتفاقية (ستارت) لتخفيض الصواريخ بين المعسكرين، كي يتفرغ الرئيس لمعالجة الخلافات مع الصين وباقي القضايا الملحة .

أما في الشرق الأوسط، فإن علاقات الولايات المتحدة تقوم على تحالفات ثابتة مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي ومصر والأردن وإسرائيل، وأضيف السودان إليها مؤخرا. ولأن عصر بايدن هو «عصر تعزيز التحالفات» كما وصفه وزير الخارجية، أنتوني بلنكن، فإن العلاقات مع هذه البلدان الحليفة سوف تتعزز مستقبلا، ربما بأفضل مما كانت عليه في عهد ترامب.

وقد أعلنت الإدارة الأمريكية بأنها ملتزمة بحماية دول الخليج العربي والمملكة العربية السعودية تحديدا ، لكن المعالجات تختلف بسبب تغير الظروف، خصوصا بعد جائحة كرونا التي خلفت تأثيرات مدمرة في كل البلدان تقريباً .

هناك ظروف إنسانية صعبة في اليمن دفعت الإدارة الأميركية إلى تغيير موقفها، ولكن الموقف تجاه جماعة الحوثي لم يتغير، إذ أوضح بيان وزارة الخارجية الأميركية أن الموقف قد اتخذ لاعتبارات إنسانية بحت، ولا يعكس رأي الولايات المتحدة بسلوك جماعة الحوثي الذي وصفه البيان بـ «الشائن» .

الموقف من إيران مازال غامضا رغم أن إدارة بايدن أعلنت بأنها ترغب في العودة إلى الاتفاق النووي الذي انسحبت منه الإدارة السابقة. وحسب وزير الخارجية، فإن مسألة العودة إلى الاتفاق ستستغرق وقتا طويلا، لكنه عاد لاحقا وحذر من أن إيران قريبة من انتاج السلاح النووي. فكيف يمكن أن تنتظر الولايات المتحدة طويلا مع هذا الوضع، الذي يتطلب المعالجة السريعة؟

لابد وأن تسلسل الملف الإيراني يأتي في مقدمة أجندة إدارة بايدن. إيران تحاول أن تستعجل رفع العقوبات كي يتمكن النظام الإيراني من استخدام ذلك في الانتخابات المقبلة وإيهام الإيرانيين بأنه «صمد وانتصر على معسكر الاستكبار العالمي»، ولكن أي اتفاق مع إيران سيقود إلى تحجيم نفوذها ومنعها من التدخل في شؤون الدول الاخرى، خصوصا الدول الحليفة للولايات المتحدة .

واشنطن طالبت إيران بالالتزام ببنود الاتفاق أولا، أي خفض نسبة تخصيب اليورانيوم الحالية (٢٠٪) التي تجاوزت المستوى المتفق عليه (٣,٥٪) بست مرات، إيران رفضت في البداية، لكنها سرعان ما تراجعت، إذ أعلن وزير الخارجية، جواد ظريف، بإن الطرفين يمكن أن يعودا إلى الاتفاق في الوقت نفسه. الموقف الأميركي من إيران لن يتغير، لكن المعالجات تختلف من إدارة إلى أخرى. لاشك أن الولايات المتحدة، وكما أعلنت مرارا، تتشاور مع حلفائها في اتخاذ القرارات في القضايا ذات الاهتمام المشترك، لذلك أصبح من الضروري أن يكون للدول العربية موقف موحد تجاه السياسة الإيرانية القائمة على التدخل في شؤون الدول الإقليمية منذ ٤٢ عاما.

أجندة الرئيس الأميركي مزدحمة بالقضايا الداخلية المُلِّحة وأولاها جائحة كرونا التي فتكت بالمجتمع الأميركي، والتي لم تعالجها الإدارة السابقة كما ينبغي، والبطالة والتراجع الاقتصادي الناتج عن الجائحة، بالإضافة إلى الجماعات اليمينية المتطرفة التي صدّقت بادعاء الرئيس السابق، بأن بايدن لم يفُز في الانتخابات، وأنه انتزع الرئاسة من دونالد ترامب عبر التزوير، وهذه مشكلة معقدة عجز الحزب الجمهوري عن معالجتها حتى الآن، رغم أن كثيرين من أعضائه بدأوا يتحدون هذا الرأي علناً.

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

No. 98 Feb. 2021

العدد الثامن وتسعون - شباط ٢٠٢١

اليابان لايحتفلون بيوم المعلم !!!!

يقول أحدهم

سألت زميلي الياباني ذات مرة :

- متى تحتفل بلدكم بعيد المعلم وكيف تحتفلون به ؟

أجاب مندهشا من سؤالي !!!

- ليس لدينا أي عيد للمعلم .

عند سماعي لجوابه بقيت في حيرة !

هل أصدق ما يقول أم لا !!! وداهمتني فكرة :

« لماذا هذه العلاقة السلبية تجاه المعلم ومنجزاته في بلد متطور اقتصاديا وعلميا وتكنولوجيا» ؟

وفي يوم بعد نهاية الدوام قدم لي زميلي الياباني دعوة ضيافة إلى بيته .

وبحكم أنه كان يعيش بعيدا عن موقع العمل ،

فقد ذهبنا إليه بالمترو ،

وفي ساعات ذروة الزحمة المسائية فقد كانت عربات مترو الأنفاق ممتلئة حتى التخمة .

وهنا بالكاد تمكنا من الدخول إلى العربة.

فوقفت بجانب الباب ممسكا بالقائم المخصص .

وفجأة رأيت أن الرجل العجوز الذي كان جالسا على المقعد الذي أمامي قد أخلى مكانه ويدعوني للجلوس.

ولكني لم أفهم معنى هذا الاحترام نحوي من قبل رجل عجوز وأنا أصغره بكثير من السنوات؛

فحاولت الرفض ،

ولكنه أصر على موقفه ،

فاضطررت للجلوس .

بعد الخروج من المترو طلبت من زميلي الياباني أن يوضح لي معنى موقف هذا الرجل العجوز .

ابتسم صديقي مؤشرا إلى الميدالية التي أحملها على صدري قائلا :

- هذا الرجل العجوز رأى ميدالية المعلم المعلقة على صدرك ،

وتعبيرا عن احترامه لك كمعلم ..

تنازل لك مكانه .

وبما أنني ذاهب للمرة الأولى في ضيافة صديقي الياباني في بيته فقد فكرت بأنه من المخجل أن أدخل بيته خالي اليدين ،

فقررت شراء هدية .

وقد أشركت صديقي في مناقشة ما أفكر به ،

فوجدته مؤيدا للفكرة وقال بأن أمامنا محلا تجاريا خاصا بالمعلمين حيث يمكن أن نشتري ما نريد بتخفيض يتميز به المعلمون .

ولكني هنا من جديد لم أتمالك نفسي :

- امتيازات يتمتع بها المعلمون فقط ؟

سألته أنا ..

هز رأسه بالموافقة ،

وتأكيدا لكلامي قال :

- مهنة المعلم في اليابان هي أكثر المهن احتراماً ،

وأكثر من يحترم في اليابان هو المعلم الياباني .

ويفخر أي تاجر ياباني كثيرا إن رأى معلما يدخل محله .

ويعتبر هذا تشريفا له ولمحله .

خلال فترة تواجدي في اليابان لاحظت لمرات عديدة كيف يحترم اليابانيون المعلم بلا حدود :

توجد مقاعد خاصة للمعلمين في المترو وكل وسائل المواصلات .

المعلمون لا يقفون بالدور لشراء تذاكر المسرح أو السينما ،

ولهم محلات تجارية خاصة .

وعندها تساءلت :

وما حاجة المعلم الياباني ليوم في السنة للاحتفاء به ..

ما دام كل يوم عنده عيد ؟؟؟

وأنا أحدثكم عن هذه الحكاية أتمنى من أعماق قلبي بأن تنضج مجتمعاتنا إلى نصف هذا المستوى أو أقل....

إلى جزء من مثل هذه العلاقة نحو المعلم

و التي لم أرها في أي دولة عربية غير المغرب .

لاحظت هذه العلاقة في حادثتين :

الأولى : عندما أوقفني رجل المرور وأنا أقود السيارة وقال لي :

أنت عامل مخالفة سيدي موضحا لي مخالفة السير تلك. وكانت مخالفة حقيقية وواضحة .

طلب وثائقي فقدمت له جوازي ورخصة قيادتي ،

فسألني : ماذا تعمل هنا في المغرب؟

أجبته: لدينا علاقة تعاون مع جامعة عبد المالك السعدي وتواجدي هنا للعمل خلال الصيف.

سألني: أنت أستاذ؟

قلت له : نعم وهذا مكتوب في جواز سفري ،

قال لي :

عندما أرضعتني أمي قالت لي لا تخالف أي معلم مهما حصل إلا إذا ارتكب جريمة وليس مخالفة ،

ولذا عندي مبدأ بعدم مخالفة أو تغريم أي معلم .

تفضل وثائقك سيدي وأتمنى أن تعتني بنفسك .

الثانية : في مطار محمد الخامس .

عندما أراد رجال الجمارك تفتيش حقيبتي .

فنظر إلى جواز سفري وقال لي :

أنت أستاذ ؟

رحلة سعيدة يا أستاذي ...

((منقول))